الكرد

بين إرهاب الدولة القومية والإسلام السياسي

صلاح بدرالدين

- الكرد بين إرهاب الدولة القومية والإسلام السياسي
- صلاح بدرالدين

- الطبعة الأولى : دهوك – كردستان - 2005
- عدد النسخ : (1000) نسخة

- رقم الأيداع: 609 / 2005
- العدد (99)
- الغلاف والأخراج الفني : عصام حجي طاهر
- حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر: رابطة كاوا للثقافة الكردية
- بيروت – لبنلن: ص.ب 13/5933
- أقليم كردستان العراق – أربيل هـ: 2242843- 2240441
- مطبعة : هاوار – دهوك - كردستان
- E.mail:binkeykawa@hevgirtin.net
- Enternet:www. Hevgirtin.net

تقديم الكتاب

ان كتابة تصدير لكتاب يبحث في مواضيع حساسة ودقيقة ومهمة ليست بمهمة سهلة بل هي معقدة بقدر القضايا المعقدة التي يبحثها الكتاب .

وهذه الحقيقة تنطبق على حالة هذا الكتاب الذي يبحث في مسائل لها صلة وثيقة بحالة الكورد واوضاعهم المتشابكة في المعادلة السياسية الدولية المعقدة اصلاً والتي هي اساساً وكما يقول بذلك عالم السياسة الامريكي المتخصص بالسياسة الدولية (هانز مورغنتاو Morgenthau) "صراع من اجل القوة والسلطة" . في خضم هذا

الصراع (وبالاخص في منطقة الشرق الاوسط) فان القضية الكوردية تحتل مكانة بارزة التي تتكالب عليها المصالح الدولية بشكل يؤدي في اغلب الاحيان (اذا لم نقل في كل الاحوال) الى "اهمال" و "نسيان" النقطة الجوهرية: المصلحة الوطنية الكوردية!! وقد اتخذ التعبير عن هذه المصالح الدولية اشكالا مختلفة منها : السيطرة المباشرة على كوردستان او اجزاء منها، صهر القومية الكوردية في اطار القوميات الكبرى الاخرى التي تتواجد فيها المشكلة الكوردية، محاولة ابادة العنصر الكوردي.....الخ

ومع بزوغ ملامح النظام الدولي الجديد New World Order والمستند على دعامتين رئيسيتين :الديمقراطية وحقوق الانسان وذلك في نيسان 1990 ، فان موقع القضية الكوردية قد تغير في المعادلة السياسية الدولية حيث ولأول مرة في تاريخها خصص لها قرار دولي صادر عن مجلس الامن الدولي ألا وهو قرار ٦88 الصادر في نيسان 1991 حيث اشار القرار الى اضطهاد وملاحقة الكورد في العراق.

وبتطور الاحداث وصولاً الى احداث 11 سبتمبر ٢٠٠١ حيث على ضوئها اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش الحرب على الارهاب وحدث بعد ذلك حربين مهمتين : الحرب في افغانستان والحرب في العراق.

كل هذه الاحداث أثرت على القضية الكوردية التي اصبحت محوراً مهماً واساسياً في السياسة الدولية في الشرق الاوسط وفي اطار هذه المستجدات بدأت ملامح صراع الحضارات التي بَشر بها المفكر الاستراتيجي الامريكي (هنتكتن) في كتابه الشهير (صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي) الذي صدر عام 1996 (بعد تطوير لمقالته الشهيرة وبنفس العنوان في مجلة Foreign Affairs الاميريكية عام 1993) حيث يقول :

"ان الثقافة او الهوية الثقافية، والتي هي في اوسع معانيها الهوية الحضارية،هي التي تشكل نماذج التماسك ، والتفكك،والصراع في عالم مابعد الحرب الباردة...." (١)

ويضيف :

"وفي هذا العالم الجديد، فان اكثر الصراعات انتشاراً وخطورة لن تكون بين طبقات اجتماعية،غنية وفقيرة،أو جماعات اخرى محددة على اسس اقتصادية ،ولكن بين شعوب تنتمي الى هويات ثقافية مختلفة.

الحروب القبائلية والصراعات العرقية او الأثنية سوف تقوم داخل حضارات. ان العنف بين الدول والجماعات من حضارات مختلفة، مع ذلك سوف يحمل معه قابلية التصعيد حينما تنهض دول اخرى وجماعات اخرى من هذه الحضارات لتأزر وتدعم دولها بالنسب" (٢)

وهكذا فان " الافتراضات الفلسفية،المستترة خلف القيم والعلاقات الاجتماعية والعادات،وبشكل عام النظرة الى الحياة، تختلف اختلافاً كبيراً بين الحضارات. ان اعادة احياء الدين في اماكن كثيرة من العالم يعيد تأكيد هذه الاختلافات الثقافية. الثقافات تستطيع ان تغير، وان طبيعة تأثيرها على السياسة والاقتصاديات يمكن ان يختلف من فترة الى اخرى. ومع ذلك فان الاختلافات الرئيسية من النمو السياسي والاقتصادي متأصلة بوضوح في الاختلافات الثقافية ..... الثقافة الاسلامية تبين لنا الى حد كبير اخفاق الديمقراطية من ان تظهر في اغلب مناطق العالم الاسلامي....(٣)

ويستطرد (هنتكتن) الى القول بان التأريخ البشري هو تأريخ الحضارات (٤) وان" الديانة خاصية اساسية في التعريف بالحضارات" (٥) وهنا يؤكد (هنتكتن) على قول الكاتب (داوسون) في كتابه حول (ديناميكية تاريخ العالم) من " ان اعظم الديانات هي الأسس التي تستند عليها الحضارات العظيمة" (٦) وأنه من بين الاديان الخمسة العالمية التي اكد عليها عالم الاجتماع الالماني (ماكس فيبر) أربع (المسيحية،الاسلام،الهندوسية،الكونفوشوسية) مرتبطة بحضارات عظيمة (٧).

ان الصلات بين هذه الحضارات بدات تتطور لكي تصبح صلات قوية وطويلة كالذي حصل في العلاقات ما بين الإسلام والغرب .

ولكن التطورات الجذرية الحاصلة في العلاقات ما بين الحضارات قد تحولت إلى حالة

هيمنة حضارة على كل الحضارات الاخرى. ومع نهاية القرن العشرين بدا الغرب يتحرك نحو ظاهرة الدولة العالمية. (٨)

ومن هنا يبرز ملامح صراع مستقبلي ما بين الحضارة المهيمنة (هنا الحضارة الغربية) وبين الحضارات الاخرى (وبالأخص الحضارة الإسلامية) وبدأت حركة إحياء الدين على أساس ان "الدين هو محرك التطور" ولايتعارض بينه وبين الدولة المعاصرة.(٩) وفي هذا الصدد يقول (هنتكتن) ان " الدين يزود بمعاني وتوجيه بالنسبة للنخب الصاعدة في المجتمعات الأخذة بالنمو" (١٠)

وانه يمثل اكثر المظاهر قوة ضد الغرب في المجتمعات الغير الغربية بمعنى انه يمثل رفضاً للغرب وللثقافة العلمانية. ولذلك فان (هنتكتن) يستشهد بعبارة "انحن نريد ان نتقدم ولكن نحن لا نريد ان نكون انتم" .(١١)

هذا الوضع يؤدي الى أن تكون العلاقات ما بين الحضارات "علاقات عدائية" (١٢) وان الاسلام مرشح للصراع مع الحضارات المجاورة له.

وفي خضم هذه الإشكاليات فان الكورد كقومية وكجزء من الحضارة الإسلامية بداوا يواجهون ملامح هذه الصراعات من حيث ان المجتمعات الاسلامية ترى الحضارة الغربية بمثابة عدو لها (١٣) وان أطراف سياسية متعددة في هذه المجتمعات قد أخذت على عاتقها مهمة إعطاء الإسلام شكلا جديدا يتناسب مع مهمة تحويله الى قوة متحدية للحضارة الغربية .

امام هذه الوضعية تبرز تساؤلات حول :

- موقف الكورد من هذه التوجهات الفكرية ؟
- ماذا يجب عمله إزاء اتخاذ مواقف متشددة متسمة بالعنف الايديولوجي؟
- كيف يمكن بناء الدولة القومية في خضم كل هذه التحركات الديناميكية الراديكالية؟
- هل الحل الديمقراطي هو الأساس في منع التطرق والعنف ؟

أمام كل هذه التساؤلات المهمة يحاول الكاتب والسياسي السيد صلاح بدر الدين أن يقدم جهدا فكريا وسياسيا للاحاطة بأساسيات هذه الاشكاليات ويقدم تحليلا لها .

ان هذه المحاولة الفكرية هي جديرة بالقراءة للاحاطة بما يفكر به من يعيش داخل الأحداث ويتأثر بديناميكية وهو في هذا يعطي بعض الإجابات التي قد تساهم في حل تلك المعضلات الفكرية والسياسية التي يطرحها في الكتاب .

ان هذه الاجابات ليست بـ"الحقيقة المطلقة" لذلك فانه من الطبيعي ان تتشكل حولها اختلافات ولكن في نهاية المطاف هي اجتهادات قد

تصيب احيانا وتخطيء احيانا ولكن المهم انه حاول الولوج الى هذا العالم المعقد والمتشابك ليسلط عليه بقدر مايستطيع الاضواء لكشف حقيقتها .

الدكتور شيرزاد احمد النجار
استاذ علم السياسة المساعد
كلية العلوم السياسية - جامعة صلاح الدين
اربيل – كوردستان
العراق - ٢٠٠٥/8/٢٠

(١) [illegible]:
[illegible] ١٩٩٠ [illegible] ٧١
(٢) [illegible] ٧٤
(٣) [illegible] ٧٩
(٤) [illegible] ١٠١
(٥) [illegible] ١١٤
(٦) [illegible]
(٧) [illegible]
(٨) [illegible] ١٢٣
(٩) [illegible] ٢٠٠
(١٠) [illegible] ٢٠١
(١١) [illegible]
(١٢) [illegible] ٣٣٣
(١٣) [illegible] ٣٣٦

مقدمة المؤلف

بعد أن أصبح الارهاب بمختلف أشكاله جزء من حياتنا وهاجسا حاضرا يحسب له الحساب في طريقة تفكيرنا وبرامج عملنا في حاضرنا ومستقبلنا شعرت بضرورة أن أقوم بمحاولة في الاسهام بهذا الجهد النظري المتواضع حول آفة العصر الراهن وتأثيراتها المباشرة على محيطنا الاجتماعي في بلادنا ومنطقتنا وعلى الكرد وقضيتهم وكفاحهم وجذورها وأسبابها ووسائلها ونتائجها الكارثية وانعكاساتها على مسيرة التطور والبناء والتغيير الديموقراطي المنشود .

وهنا أرى من العبث اضاعة الوقت في مواصلة النقاش كل مرة حول تعريف الارهاب ورد حجج الزاعمين المطالبين بالتمييز بين ما يسمونه بين المقاومة والارهاب لكأن جزّ رقاب البشر وذبح الانسان من الوريد الى الوريد وتفجير السيارات المفخخة بين الاهالي والمساكن والاماكن العامة والخاصة مشروع وحلال باسم المقاومة اوفي سبيل اعلاء كلمة – الاسلام – فالارهاب واحد كيفما كان واينما كان لأنه في جميع الحالات اما ان يكون جريمة منظمة أو عنصريا أو دينيا أو طائفيا أو سياسيا أو فكريا سلطويا أو فئويا والجميع يتساوى

في العجز من تحقيق أهدافهم بالطرق المشروعة وفعلهم موجه ضد عدو لا يمكن أن يهزم والارهابيون جميعا ليسوا محاربين ولا يجب معاملتهم على هذا الاساس حسب رؤية الفيلسوف الألماني (ي – هابرماس) وهو مدان اذا جاء نتيجة استخدام العنف غير المشروع , وسيستمر ذلك الجدل العقيم الى أن تتحرر البشرية وخاصة شعوب الشرق من قيود الجهل والتخلف الظلامي ويسود الوعي العلمي المنفتح والارادة الحرة والحياة الكريمة السعيدة في ظل العدالة وتكافىء الفرص والى حين تحقيق ذلك سيبقى سيف الاختلاف في تعريف الارهاب بين الحضارات والثقافات والجماعات سيفا مسلطا وعقبة أمام عملية استئصاله من الجذور.

اذا تركنا جانبا ما لاقته البشرية من أهوال وكوارث بفعل الأعمال الارهابية طوال التاريخ وبجميع أشكاله حيث المؤرخون والباحثون قد دوّنوا في سنوات العقد الأخير فقط آلاف الأعمال والكتب والمقالات والابحاث حول أسباب ونتائج وتبعات الارهاب على الصعيد العالمي واذا ما اردنا التوجه نحو الحالة الكردية – وهو ما سنفعله – فسنكون وجها لوجه أمام حقائق مذهلة وأحداث تاريخية ومعاصرة تؤكد على تجربة كردية غنية في مسألة الصراع مع الارهاب الديني منه والدولتي والفئوي . فمنذ العصور الغابرة لم يكن شعب كردستان بمنآى عن غزوات ونهب وتدمير جيوش الامبراطوريات الأشورية والفارسية والرومانية – البيزنطية وكمثال فان هذه الأخيرة قد ألحقت الدمار بكل ما مرت عليه من أرض وبشر خلال رحلة – العشرة آلاف ميل أو جندي – التي سلكت ممرات كردستان قبل الميلاد بحوالي اربعمائة عام . وشهدت المنطقة دورات

من الموجات الارهابية ضد السكان الاصليين لدى حدوث الغزوات والصراعات بين الشعوب والاقوام المحلية والغريبة ان كان حول الخيرات الاقتصادية والبحث عن المياه والمراعي والنفوذ والسيطرة أو نشر الدعوات الدينية من الغرب والجنوب من مسيحية واسلامية على حساب الديانة الزرادشتية القديمة .

واجه الكرد في أحدى مراحل تاريخهم ابان عصر الامبراطورية الأيوبية ارهاب – المسيحية السياسية – المتمثل في ما سمي بالحروب الصليبية التي حدثت في القرنين الحادي عشر والثاني عشر ورغم أن الصليب كان شعار ورمز تلك الحملات العسكرية الغازية من جانب ملوك ونبلاء أوروبا ورجال الكنيسة الا انها كانت في حقيقة الأمر رغبة استعمارية جامحة للسيطرة على موارد المنطقة وخيراتها وهنا تجلت عملية دمج الدين بالسياسة بأجلى صورها وكان لها مردود سلبي ونتائج وخيمة ما زالت آثارها بادية رغم مرور قرون عليها . وفي التوقيت ذاته تصدى الأيوبيون لشرور نوع آخر – مذهبي – وهو ارهاب – الحشاشين – في جبال العلويين وكانت احدى الفرق الشيعية التي انتهجت سبيل تحقيق أهدافها السياسية عن طريق الارهاب وحاولت القضاء على المقابل المخالف من المذاهب الأخرى بوسائل التصفية والاغتيالات .

خلال مراحل الصراع على النفوذ بين الامبراطوريتين العثمانية والصفوية والتي دامت قرونا كان شعب كردستان الموزع بينهما وقودا لارهاب الدولتين المشبعتين بروحية ومفاهيم الاستبداد الشرقي البالغ القسوة واستمر ذلك وبنفس القدر من القهر والخطورة من جانب الانظمة في الدول التي قامت على أنقاض الامبراطورية العثمانية

ومنها تركيا والعراق وسورية اضافة طبعا الى ايران وهكذا يكون شعب كردستان قد استمر في معاناة الارهاب – الدولتي – اكثر من ستة قرون وبجميع اشكاله المعروفة لدى المجتمع الدولي ومنظمات الامم المتحدة وقبلها عصبة الامم من احتلال وجرائم الحرب وابادة الجنس البشري بالاسلحة الكيميائية والفتاكة ومصادرة وضم الاراضي وتقسيم الامم والاوطان والحاق الضرر بالممتلكات والثروات الوطنية والاغتيالات وتغيير التركيب الديموغرافي والتهجير القسري والمعاملة غير الانسانية وطمس ومنع الثقافات والتعذيب الجسدي والنفسي كل ذلك على أساس التميز القومي العنصري الثقافي الموجه ضد الشعب الكردي , في أكثر الأحيان تقوم الدول المعنية بمهامها الارهابية حسب خططها وأجندتها الخاصة وفي بعض الأحيان عبر أنواع من التنسيق الثنائي والثلاثي والرباعي وهذا الشكل يمكن أن نطلق عليه – الارهاب الاقليمي - .

ساهم الغرب – الاوروبي – الامريكي – في ارهاب شعب كردستان باستبعاده من أية حقوق ومن حريته في تقرير المصير بعد تقاسم ميراث السلطنة العثمانية وتقسيم منطقة الشرق الاوسط واقامة عشرات الدول والكيانات كما أنه كان وراء تقطيع أوصال كردستان – العثمانية – وتوزيعها على كيانات حديثة ثلاث بالضد من ارادة الكرد وتثبيت ذلك في اتفاقيات ومعاهدات دولية من سايكس – بيكو الى لوزان , وواصل الغرب عبر أنظمته وأحلافه الاستعمارية المعادية لحرية الشعوب بدعم الانظمة والحكومات الدكتاتورية والشوفينية الحليفة له خلال نصف قرن في الشرق الاوسط ومن بينها الحكومات التي تضطهد الشعب الكردي ومدها بالسلاح والدعم الاقتصادي وفي

أحيان كثيرة تحول طرفا مباشرا في ايذاء الكرد ومشاركا في تنفيذ الخطط الشوفينية والانتقامية والغدر بهم وارهابهم .

عرف الكرد في تاريخهم الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ارهاب - الدولة القومية – التي سادت في الدول الاربع المعنية بالقضية الكردية بقيادة البيروقراطية العسكرية والمدنية المشبعة بآيديولوجيا استعلائية القومية السائدة كنمط رئيسي في قهره واضطهاده وواجهوا عبر حركتهم القومية التحررية الديموقراطية خطط الانظمة في الدول المقتسمة لكردستان وطريقتها في ادارة – الأزمة الكردية – بأجندتها الشوفينية وخططها العنصرية االمستندة الى الحلول العسكرية والتمثلية القومية وتغيير التركيب الديموغرافي للمناطق الكردية والتجهيل والتهجير والحرمان من الحقوق الاساسية بما فيها حق الجنسية والمواطنة.

أما نمط ارهاب – الاسلام السياسي – الحديث نسبيا في بروزه وتفاقمه بشكله الراهن منذ توقف الحرب الباردة والتحولات الكونية باتجاه المراجعة العالمية وخاصة من جانب الغرب في اعادة الاعتبار لحق الشعوب وحقوق الانسان وطرح المشاريع المستقبلية التغييرية خاصة بشأن – الشرق الأوسط الجديد - فقد ابتلي به شعب كردستان وحركته التحررية الديموقراطية منذ عقد أو أكثر بقليل وذلك لأسباب معروفة أولها انحياز جماعات – الاسلام السياسي – الى النهج القومي الشوفيني عندما وصل الأمر الى امكانية اجراء التغيير الدموقراطي في المنطقة وازالة الانظمة الدكتاتورية بعد سقوط الدكتاتورية في العراق وبالتالي التحالف مع القوى السياسية الحاملة لافكاره ومواقفه

وفي المقدمة بالنسبة للعالم العربي حزب البعث . وثانيها اصرار جماعات – الاسلام السياسي – على الوقوف ضد أية محاولة جادة باتجاه حل المسألة الكردية على أساس الديموقراطية وحق تقرير المصير وهو يعود أيضا الى تأثيرات الآيديولوجيا القومية التي يعتنقها في قرارة نفسه وينطلق منها في رؤيته لحقوق الشعوب الاخرى وقد شاهدنا وخبرنا نماذج عديدة من جماعات الاسلام السياسي ليس في العراق وسورية فحسب بل في ايران عندما رفضت – الخمينية – كتجسيد – للشيعية السياسية – مطالب الكرد وشعوب ايران الاخرى بل واجهتها بالحديد والنار باسم الاسلام وأفتى في وقت من الاوقات على قتل الكردي في وثيقة سميت – بمفتاح الجنة – وفي تركيا كانت ومازالت أحزاب – الاسلام السياسي – في الحكم والمعارضة على تنافس مع الاوساط العسكرية والاحزاب القومية التركية في كيفية القضاء على الحركة الكردية وقهر الشعب الكردي في تركيا وما زال ارهاب الميليشيات الاسلامية الرديفة لقوى الجيش والكوماندو التركية ماثلا أمام الأعين في مدن وقصبات كردستان تحت مسميات – حزب الله – وغيره وثالثها وقوف الكرد وحركتهم التحررية في الخندق المواجه للارهاب والاستبداد والى جانب قوى التغيير والاصلاح والديموقراطية والسلام .

كل الدلائل تشير على جواز استمرارية التحالف – غير المقدس – بين الاصوليتين العلمانية والدينية في منطقتنا في مواجهة التغيير الديموقراطي والمجتمع المدني المنشودين والمصالحة الوطنية بين مكونات الدول القومية والدينية والثقافية والسلم الأهلي , وبسبب مخاطر هذالتحالف بين (الدولة القومية والاسلام السياسي) على

مستقبل حل القضية الكردية سلميا وعبر الحوار والذي يقوم فيه – الاسلام السياسي – بالدور الاكبر والاخطر سيكون التركيز في الصفحات التالية على هذا الجانب وآمل أن ينال ذلك تفهم ورضى القراء الأعزاء .

صلاح بدرالدين
5 آب – 2005
أقليم كردستان العراق الفدرالي

موقع الارهاب
في خارطة الصراع

اذا كان صحيحا ان " الحرب تعبير عن السياسة " فما علينا الا اطلاق " سياسة الموت " على حرب الارهابيين ضد الكل – الآخر بمواجهة اشكال سياسية اخرى في الحياة مثل سياسة البناء والوفاق والتسامح والتوافق والعيش المشترك والحوار والتعاون الخ ...و" سياسة الموت " هذه لن تنتهي فصولها بتفجيرات مترو الانفاق في لندن او المسلسلات التفخيخية اليومية الجارية في العراق لسبب بسيط وهو ان هواة ابادة الآخر يمثلون رؤا لا حظوظ لها حاضرا ومستقبلا وعاجزون عن نشرها وتسويقها بين الناس ولا يتقبلها جيل الناشئة الا في حالات نادرة وبالتالي يحاولون فرضها بقوة الخوف ويدفعهم اليأس الى فرض القناعات على محاوريهم المفترضين فقط بازالتهم عن الوجود عبر كل الوسائل الممكنة بما فيها المحرمة منها دينيا ودنيويا .

- * -

ظاهرة الارهاب كنهج وسلوك رافقت وجود البشر منذ الازمان السحيقة كتعبير غير سوي ومناقض لسمو طبائع الانسان عن اوجه الاشتباك بين المصالح والاختلاف بين الاجناس والاعراق والمعتقدات ومورس بصور متعددة واشكال متفاوتة تميزت بالتنوع حسب مراحل التاريخ وطبيعة الطبقات الاجتماعية السائدة , يمكن لاي متابع لاحداث التاريخ ان يلحظ بوضوح جذور الاعمال الارهابية ونتائجها المأساوية على التطور الانساني اضافة الى تنوع الوسائل والاهداف والادوات في كل عصر من عصور التحول البشري من مجتمعات الرق والعبودية والاقطاع الى الكيانات الاكثر تنظيما لوظائف الافراد والفئات والطبقات والاقرب الى المدنية والحداثة والانفتاح في ظل العلاقات الرأسمالية او الاشتراكية وتحت سلطة استبدادية او حكم

ديموقراطي بآيديلوجية تيوقراطية او شوفينية او ليبرالية او شمولية في جميع هذه المستويات مورس ويمارس الارهاب قليلا اوكثيرا مدروسا او عفويا دولتيا او حزبيا او فئويا او فرديا سياسيا او دينيا او مذهبيا .

- * -

جميع شعوب العالم واقوامه ابتلوا بآفة الارهاب ودفع البعض منها ثمنا غاليا واذا نحينا جانبا عشرات الملايين من ضحايا الاقتتال والحروب المحلية والعالمية ومانتجت عنها من كوارث وما تخللتها من انتهاكات لحقوق الانسان نجد في التاريخ صفحات دامية سوداء سجلت بحروف بارزة لن تمحى من الاذهان وتبقى شاهدة على البعد الآخر من الهمجية والعبثية وامتهان الكرامات وبدون الغوص في اعماق التاريخ لتشخيص المر من حوادثها والذي هو من مهام المؤرخين والعودة الى احداث العصور الاخيرة لنشير الى البعض القليل من تجلياتها المفجعة الشاهدة على المعاناة والكوارث الانسانية كغزوات هولاكو وتشنيعات الامبراطوريتين الصفوية والعثمانية وحملات ابادة الكرد والارمن واقتلاع الشعب الفلسطيني وقبل ذلك عمليات التقتيل من جانب المعتدين الآتين من خارج المنطقة مثل المحاربين الرومان واقطاعييو ونبلاء شعوب اوروبا في اطار الحملات الصليبية لنصل الى ارهاب القوى الكولونيالية التي فتتت المنطقة واستغلت خيراتها ووضعت حدودا وحواجز بين شعوبها على ضوء مصالحها ولمدى غير منظور ولننتهي بالارهاب المنظم ضد الشعوب من الانظمة المستبدة الشمولية التي انتجت بدورها وصدرت الطراز الاخير من انواع الارهاب باسم الاسلام .

- * -

في الغالب مورس الارهاب اما باسم الآيديولوجيات السياسية اوالعقائد الدينية وكلاهما ينضويان تحت عباءة الاصولية وفي بعض مراحل التاريخ كان من الصعب التمييز بينهما بسبب التداخل بين القومي والديني حيث هناك حتى الآن قوميات تختلط في مقوماتها ونشأتها عناصر اثنية وايمانية وهناك شعوب وبعبارة أدق نخب سائدة وحاكمة وحتى منظمات عسكرية ومدنية في بعض البلدان تنتهج سلوكا تضليليا بوضع العمامة على الرؤوس المفعمة بالقومية العنصرية . منذ الحرب العالمية الثانية وخلال تحكم القطبية الثنائية بمصير العالم وحقبة الحرب الباردة بين الشرق والغرب لم تخل بنود استراتيجية الغرب الامبريالي في صراعه المصيري مع المعسكر الاشتراكي وبضمنه حركات التحرر الوطني من ممارسة انواع من العمليات الارهابية والاعتماد على انظمة دكتاتورية وفاشية مدانة اضافة الى استخدامها للعديد من المنظمات والمجموعات الارهابية وفي المقدمة التيارات الاصولية الاسلامية وعلى رأسها قاعدة – بن لادن – (اعترفت وزيرة الخارجية الامريكية في محاضرتها بالجامعة الامريكية بالقاهرة بان بلادها اخطأت ستين عاما في سياستها تجاه شعوب العالم وفي علاقاتها مع الانظمة المستبدة) خلاصة القول في وقائع قوى الصراع في الماضي شكل الارهاب بشكل عام جزء من استراتيجية اليمين العالمي ضد الاشتراكية والتحرر والتقدم مع بعض الاستثناءات وخاصة في الشرق الاوسط ولفترات محددة عندما حاولت الاحزاب الشمولية المستبدة وخاصة حزب البعث من احكام سيطرتها بواسطة الشعارات – التقدمية – والحصول على دعم الاتحاد السوفييتي السابق واللعب على حبال السياسة الدولية .

- * -

على أعتاب القرن الحادي والعشرين وفي خضم عملية تطبيع النظام العالمي الجديد تظهر ملامح اصطفاف قوى وخاصة في منطقة الشرق الاوسط تختلف عن ما كانت عليها في السابق حيث تشكل الحرب على الارهاب من معالمها البارزة بل المعادلة الاساسية في ادارة الصراع العالمي في المدى المنظور ففي حين يجمع الرأي العام العالمي من قوى عظمى وهيئة الامم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان وتكوينات المجتمع المدني وما تبقى من حركات التحرر الوطني والقوى السياسية العاملة من اجل التغيير والاصلاح على مواجهة الارهاب وادواته بكافة الوسائل السياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية وحتى العسكرية نرى في الجانب الآخر المقابل تحالفا بين انظمة الاستبداد التي مازالت تقاوم التغيير الديموقراطي باالاستناد الى منظومات امنية وعسكرية من جهة , وجحافل الاسلام السياسي من منظمات ومجموعات وافراد تعمل باسم الدين والمذهب من جهة اخرى مع انخراط تيارات قومية عنصرية ويسارية سابقة في صفوف هذا التحالف بين الحين والآخر , وهكذا نلمس بوضوح وبالرغم من التحولات الجذرية في بنية عوامل وادوات وقوى الصراع الدولي فان – الاسلام السياسي – بنهجه وسلوكه وآيديولوجيته وممارساته الدموية يستمر في دوره السلبي المعادي لارادة الشعوب ويتصدر حركة الردة والنهج الظلامي ويشكل رأس الحربة في الخندق المعادي للحرية والتقدم والسلام في عصرنا الراهن كما كان في المراحل السابقة .

24

مواقف جماعات ورموز - الاسلام السياسي – من قضايا التحرر الكردي

الكرد في دائرة التجاذب السني – الشيعي من جديد

قبل البدء بحرب تحرير العراق التي كانت نتائجها بادية للعيان وفي مقدمتها اسقاط النظام الدكتاتوري حاولت انظمة وحكومات الجوار وما وراءه جاهدة في ايجاد سبل اخرى لتفادي ماهو متوقع وذلك خوفاً من حصول –السابقة- في اسقاط الانظمة عبر القوى العسكرية الخارجية اولاً وانتقال عدوى التغيير الديمقراطي الى اماكن اخرى ثانياً وتحقيق تطبيقات عملية لحل المسألة القومية الكردية على اسس ديمقراطية وانسانية حسب مبدأ تقرير المصير ثالثاً، وقد تكاتفت الانظمة والحكومات بمختلف توجهاتها من ملكية وجمهورية علمانية

وتيوقراطية دكتاتورية وديمقراطية نسبية في مسعى تجميد العملية والبحث عن بدائل أخرى بما فيها مشروع صفقه تنحي الدكتاتور صدام حسين وعدد من اعوانه والابقاء على حكم حزب البعث بقيادة احد الابناءوالاقارب مقابل التسليم بوجوب اجراء الانتخابات واطلاق الحريات العامة، وقد تابع العالم باجمعه هذه- السيناريوهات – والمحاولات والمشاريع في لقاءات – استانبول- والرياض – ودمشق- والقاهرة وطهران باشكالها الثنائية وحتى السداسية.

ولكن المحاولات باجمعها باءت بالفشل وعجزت الدول المعنية بما فيها اقرب حلفاء الولايات المتحدة الامريكية من ثني الادارة الامريكية عن المضي في استراتيجيتها المرسومة كتعبير عن النهج الامريكي الجديدما بعد احداث سبتمبر /2001 والتجربتين – الافغانية واليوغسلافية - والذي يقضي باعادة النظر في تحالفات امريكا على الصعيد العالمي واعادة رسم وتعريف اسس التعامل مع دول العالم وخاصة في الشرق الاوسط على ضوء مستجدات توقف الحرب البارده وزوال المعسكر الاشتراكي الذي كان الخصم القوي المواجه للسياسة الامريكية في العالم , ومتطلبات الحرب الكونية على الارهـــاب .

وبعيداً عن التفسير – التآمري- للاحداث فان المحاولات لم تتوقف من منظومة دول الجوار العراقي ودول اخرى في المنطقة وباشكال متعدده مستهدفة ارباك سير العملية الديمقراطية واعادة البناء وافشال مشروع التغيير والاصلاح وذلك بالمشاركه الفعلية في الاعمال الارهابية عبر ارسال الافراد والمجموعات وادوات التخريب وايواء رؤوس وقادة التيارات والاجهزةمن بقايا نظام البعث وانصار- القاعدة- والفصائل الاسلامية الانتحارية اضافة الى المواقف السياسية المعلنة المعادية للشعب العراقي وحكومته وممثليه وقواه الوطنية

والديمقراطية وتسخير اجهزة الاعلام المحلية والفضائيات لخدمة النشاطات الارهابية واطلاق اوصاف- المقاومة- والجهاد- على ممارساتها الوحشية الظلامية بمافيها ذبح الرهائن والمخطوفين من نساء ورجال من الوريد الى الوريد وامام عدسات التصوير . تجري هذه المحاولات والقائمون عليها والواقفون وراءها من حكومات وانظمة واجهزة وهم يعلمون علم اليقين ان الزمن لن يعود الى الوراء وان ماتم في العراق من انجازات وعلى رأسها اسقاط النظام الدكتاتوري قد اصبحت ملكاً للشعب العراقي ولن يتخلى عن تلك المكتسبات أو يسمح بمصادرتها أو العوده بالعراق الى الوراء، ولكنهم يهدفون من وراء كل محاولاتهم الى- كسب الوقت – ليس إلا لترتيب اوضاعهم وتجنب مفاجآت السقوط حتى لوكان ذلك على حساب دماء العـــراقيين ومـــستقبلهم.

وفي هذا السياق وعلى خلفيته يمكن قراءة السجال الدائر منذ حين بين –عمان – وطهران-والاتهامات المتبادلة باسم- السنة- والشيعة- والطرفان يدعيان النطق باسم العراقيين والتعبير عن مصالحهم. أما الشعب العراقي بمختلف قومياته واديانه ومذاهبه والذي يعمل جاهداً من اجل اتمام العملية الديمقراطية وبناء ماهدمته الدكتاتورية خلال اكثر من ثلاثة عقود والمنشغل باعادة تعريف معنى المواطنية العراقية بمعزل عن المنطلقات العنصرية والمذهبية , ووضع الاسس السليمة للنظام الفدرالي التعددي المستند الى تعايش وتوافق وتلاحم قوميتيه الرئيستين العربية والكردية فهو في واد آخر ولم يخول احداً للنطق باسمه وهل من عاقل يفكر لحظه واحدة بامكانية قيام انظمة أوجهات تفتقر الى ادنى حدود الديمقراطية والصدقية بادعاء تمثيل شعب عانى من الدكتاتورية وقدم التضحيات بمئات الآلوف ومرشح أن يتحول الى نموذج للتغيير في سائر ارجاء المنطقة.

من الغريب والملفت في آن أن نشهد البعض يعود خمسة قرون نحو الوراء ليعيد احياء صراعات باتت في ذمة التاريخ على شاكلة الصراع الصفوي الشيعي- العثماني السني والتي استغلها حكام الطرفين من اجل منافعهم وسلطاتهم وادامة انظمتهم الاستبدادية الظلامية الدموية على حساب شعوب المنطقة وفي المقدمة الشعب الكردي والشعوب الاخرى .

لاشك أن لكل من نظامي عمان وطهران مبرراته واسبابه ودوافعه في ركوب الموجه المذهبية البالية، واذا كان الطرفان يشتركان في حمل النيات المبيتة بهدف الاساءة الى التجربة العراقية في التغيير والاصلاح والبناء ومحاولة وضع العراقيل امامها، فان كلاهما يمارسان لعبة- الضعفاء- لأن استغلال الدين والمذهب لمآرب قومية وسياسية هو الورقة الاخيرة في حياة الانظمة الآيلة الى السقوط والزوال والانقراض .

27

يبدو ان كل القوى العسكرية والاساطيل والمفاعل النووية وواردات النفط لاتكفي لاستمرارية النظام الايراني والحفاظ على سلطته ولم يبق امامه سوى استغلال دماء شيعة العراق للاستقواء بورقتهم في مفاوضاته مع الولايات المتحدة الامريكية واوروبا.

أما الاردن فلعل قادته يحلمون بانتزاع ورقة الخلافة الاسلامية السنية- بعد ان خسرها الهاشميون منذ مغادرة- مكة- هربا من نفوذ – آل سعود - ومن ثم انتقال مركزها الى الآستانه باشراف العثمانين. فهل انهم يتفاءلون الآن باستعادة الامجاد بعد تطورات الاحداث الامنية في السعودية واحتمال حصول تحولات في التحالفات الدولية الاقليمية ؟ أم اعتقادا منهم بأن الامبراطورية العثمانية قد سقطت الآن نهائيا بعد قرب انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي؟ وبالتالي فان الساحة – السنية- تكون قد خلت للهاشميين.

من المحتمل أن تكون قلة من العراقيين وخاصة من ائمة وشيوخ وآيات المرجعيات والمساجد واعوانهم تلتقي مصالحها مع دعوات – الجوار- المذهبية وتردد صداها سراً وعلانية إلا انه من حكم المؤكد أن الغالبية الساحقة من العراقيين ونخبهم السياسية والثقافية تتمسك بالمشروع الوطني للتغيير وبناء العراق الفدرالي التعددي ولاحاجة الى القول أن هذا المشروع الذي يناضل العراقيون من اجله منذ عقود يتعارض جملة وتفصيلاً مع نهج الانظمة الحاكمة في الجوار العراقي ومع كل الدعوات ذات الصبغة الدينية والعنصرية والمذهبية وهو جاء بالاساس ليشكل بديلاً لما هو سائد في الشرق الاوسط من استبداد وتمييز واضطهاد وقمع , مع الاخذ بعين الاعتبار تبدلات الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية واختلافها عما كانت عليه قبل قرون .

اما ما يتعلق الامر باالحركة القومية التحررية الكردية في العراق وبمنطلقاتها الوطنية ومفاهيمها الديمقراطية وقاعدتها المتعددة الديانات والمذاهب فانها ومن دون شك تقف في مواجهة مثل تلك الدعوات وتعتبرها تحريفاً لمسار الديمقراطية في العراق وتشويها لجوهر النضال الوطني ومحاولة يائسة لتغليب الثانوي على الرئيسي حيث المهمة الاساسية هي انقاذ العراق واتمام وانجاز مهام التغيير وبناء العراق الفدرالي وتطبيع سيادة الشعب العراقي عبر الانتخابات في البوتقه الوطنية ورفض كل محاولات الهيمنة والتبعية ان كانت باسم القومية أو الدين أو المذهب,ورد جميع مخططات اعادة عقارب الساعة الى الوراء، فالكرد لهم تجارب مريرة مع دعاة المذهبيه ومراكز الخلافة وصراعاتها منذ معركة- جالديران- قبل حوالي خمسة قرون والطغيان العثماني، والغدر الصفوي حيث كان الكرد وقوداً لمعارك الطرفين وضحايا نزوات حكامهما،كما كانت كردستان

ساحة نازفة لتضارب مصالحهما واشلاء مقسمة لتوجهاتهما الشوفينية التي مازالت آثارها ماثلة حتى اليوم.

الشيخ فهمي هويدى

حين نقرأ للشيخ الاصولي – فهمي هويدي – كأحد ابرز دعاة ومنظري- الاسلام السياسي- وهو ينشر "الدعوة" بلغة- قوموية- ونبرتها الاشد عنصرية , وبنسختها الاكثر تطرفا ودموية في القرنين الحالي والمنصرم اللذين دشنهما كل من –كمال أتاتورك – و-ميشيل

عفلق- فلن نقيم الدنيا ولن نقعدها لان" دعوته " وما تحملها من توجهات سياسية واهداف قريبة وبعيدة هي اصدق تعبير عن احدى علائم المرحلة الراهنة وتجليات ارتداد الافكار وتحالف القوى والتيارات الاصولية قومية كانت أم اسلامية في عصرنا ومن النتائج الطبيعية المألوفة لمآل الفكر السياسي- الاسلاموي- بعد بلوغه مشارف اليأس والعجز.

مثل الكثيرين من اقرانه ومنذ بداية الزمن – البن لادني- وانعطافة سبتمبر/2001 ونهاية الطفرة- الجهاديه- في الفكر الاسلامي السياسي التي تزامنت مع طفرة –البترودولار- وانطلقت من احضان الاجهزة السرية الامريكية نحو افغانستان الشيوعية أولا، ومن ثم بعد افتضاح امرها وانكشاف سرها ووضعها على رف التجاهل والنسيان من جانب التحالف الامريكي – الشرق أوسطي بعد انتفاء الحاجة اليها هناك , ورد فعلها الهستيري وشظايا فعلها الانتحاري, لمسنا مدى الارتباك الذي اصاب شيوخها وامراءها بسبب تورط دعاة- الاسلام السياسي- في العمليات السرية الاستخبارية الدولية وفي الصفقات المشبوهة مع الدوائر الغربية واستخدامها كاداة في تنفيذ اهداف الآخرين وعلى ارض الآخرين، مما دفعت العديد من التيارات الدينية الواعية والمؤمنين المتنورين والنخب الثقافية الى اعادة النظر في مصداقية من يريد استغلال الدين في قضايا السياسة، وقد كان نصيب- شيخنا- المزيد من انعدام الوزن في كتاباته خاصة بعد أن تحول مدافعاً امينـاً عن انظمة الاستبداد ومناصراً لاعمال الارهاب في العراق مبرراً قطع الرؤوس وتفجير السيارات مقاومة، الا أن انتهى به الامر الى اتخاذ موقع المعاداة واعلان الحرب على الشعب الكردي المكافح من اجل الحرية.

اقتصرت دعوة – الشيخ- التحريضية العدائية الاخيره بعد جولته الايرانية- التركية على الكرد والقضية الكردية والتي لم تتجاوز في خطابها وحيثياتها المواقف الرسمية في البلدين التي تظهر عادة في وسائل الاعلام من جانب دوائر متخصصة بالشأن الكردي الذي يعتبر حتى اللحظة في منظور كل من تركيا وايران وسورية مسألة أمنية تدار وتعامل فقط من جانب الاجهزة الامنية وشبكاتها المتشعبه في الاحزاب الشوفينية ودوائر الدولة والوزارات المعنية ومراكز البحوث وبين بعض

اوساط اساتذة الجامعات والاعلاميين ورجال الدين ومجموعات من الضباط المتقاعدين من الجيش والشرطه والاستخبارات والذين اجتمع ببعضهم الشيخ أو كان بضيافتهم.

" اكراد العراق يلعبون بالنار" – فهي هويدي- الشرق الاوسط - 2005/3/30 و"حذر في تركيا من شظايا تصيبها من –الانفجار الكردي- وتاثيره على علاقاتها بواشنطن "- نفس الصحيفه وعلى عدة حلقات 28 -3 – 2005 .

ماذا يروج الشيخ في دعوته حول الشأن الكردي؟

دون سرد تفاصيل ما تطرق اليه نورد بايجاز شديد خلاصة ما ذهب اليه وما سجل من مواقف حتى يتسنى للقارئ التعرف على شطحه وبدعه وانحيازه الاعمى الى جانب الظالمين حسب تعبير القاضي العربي الفاضل زهير كاظم عبود الذي سبقني في تفنيد مواقف الشيخ وتعريتها.

(- في تركيا تم اغلاق الملف الكردي بعد حل مختلف المشكلات- عدد الاكراد في تركيا بين(10-20) كركوك لم تكن كردية يوماً ما- تصاعد المشاعر القومية والانفصالية بتغذية القيادات السياسية الكردية- اعتداءات كردية على التركمان والعرب في كركوك- اسرائيل ماذا تفعل كردستان – تصعيد كردي في العراق بسبب انهيار الدوله. ووجود القوات الامريكية وغياب النظام العربي- الانتخابات العراقية والحكومة التي ستنثبق عنها غير شرعية- الموقف الكردي هو المسؤول عن عدم تشكيل الحكومة- طلبات كردية يتعذر قبولها: ضم كركوك الى كردستان والابقاء على ميليشيات البيشمةركة واعتماد صيغة الفدرالية للمحافظات الكردية الثلاث- الاكراد يهددون ويبتزون ويكرسون مشاعر الشك وسحب الثقه عن العلاقات الكردية العربية- عملية اغتصاب كركوك تسير بصورة يومية وكذلك تهجير العرب والتركمان واستيلاء على بيوتهم ونقل ملكية الارض ووضع اليد على المؤسسات- تعلم اللغة العربية يمنع في كردستان ويمنع الجيش العراقي من دخول كردستان- الاكراد يقومون بتقسيم الدولة وضرب وحده التراب العراقي- لاثقه بكلام قادة الاكراد-تحرك الاكراد تهديد للامن القومي لتركيا وايران وسورية- مقارنه وضع الكرد بالبربر في شمال افريقيا والآذر في ايران والاوزبك في

افغانستان اذبقيت تلك الجماعات كمواطنين في دول اخرى غير وطنها الام أو توزعت على اقطار عدة مرتضية العيش ضمن حدود الجغرافيا السياسية التي استقرت منذ عقود ولم تجد في ذلك غضاضة طالما وفرلها ذلك الوضع حق المواطنه – القيادات الكردية تلعب بالنار متجاهلة حقائق الواقع المتعدد خرائطه - دعوة للجامعة العربية لتفادي الخطر المهدد لدولة عضو فيها (أي العرق) – لماذا لانرى سوى تركيا في الساحة تعمل جاهدة للحفاظ على وحدة العراق-).

بطلان دعوة الشيخ أمام الحقائق 33

هناك في تاريخ حركات التحرر القومي وخاصة العربي صفحات تشير الى الدور الايجابي لعلماء الدين الاسلامي في مراحل التحرر الوطني في سبيل التحرر والاستقلال ورفع الظلم القومي في المغرب والمشرق، ومن الملاحظ ان دور هؤلاء العلماء العرب والاتراك والايرانيين وبخاصة بعد أن وجدوا لهم مواقع في حركات – الاسلام السياسي- يتحول سلباً تجاه الحالة الكردية بما هي حركة تحرر وطني وأكثر من ذلك بدأت – هذه الحركات بقواها- السلطوية- كمافي ايران وتركيا ومنظماتها واحزابها كما في العراق وسورية والاردن ومصر ولبنان ومنظريها وعلمائها كما في سائر الاقطار العربية والاسلامية تتحول من مراقب محايد الى طرف معاد أو خصم أو متحفظ تجاه قضية الشعب الكردي القومية ونضاله العادل ضد الظلم والاضطهاد والقهر والاستغلال ومن اجل الحرية والخلاص والمساواة والعيش المشترك مع الشعوب الاخرى في ظل الديموقراطية وحكم القانون. ودعوة الشيخ فهمي هويدي التي نحن بصددها الآن خير تعبير عن ذلك النهج الذي سنحاول التصدي له بخير الكلام وبما قل ودل.

في تركيا لن يغلق الملف الكردي حتى يتم تلبية الحقوق القومية للشعب الكردي ويجري اعادة صياغة الدستور وسن قوانين جديده بحيث يتم الاعتراف الرسمي بوجود الكرد كقومية ثانية يربو عددهم على العشرين ميلون وتتكرس الشراكة العادلة بين الاكراد والاتراك

في ظل النظام الديموقراطي التعددي وحسب ارادة الشعبين على قاعدة التوافق الوطني.

موضوع كركوك سيجري الاتفاق حوله حسب قانون ادارة الدولة العراقية المادة/58/ والمدينة ستتبع اداريا لحكومة اقليم كردستان الفدرالي مع وضع خاص لمكوناتها القومية، وبخلاف ما يزعمه الشيخ لم يقدم الكرد على أية خطوة مخالفة للقانون تجاه ابناء كركوك وحتى اللحظة هم وحدهم يدفعون الضحايا جراء الاعمال الارهابية التي تقف ما وراءها جهات عربية وتركمانية معروفه، ويتمتع ممثلو الكرد في المدينة والمحافظة باحترام الآخرين وهناك تحالفات كردية – تركمانية – عربية – تشمل الاغلبية الساحقة من سكان المحافظة وهي في طور التوسع ، وكان لافتا مدى توازن وعقلانية اجوبة السيد عبدالله غول والمسؤولين الاتراك الآخرين مقارنه باسئلة الشيخ الاستفزازية الشوفينية الحاقده على الكرد . المطالب القومية الكردية المشروعه لم تبدأ في ظل القوات المتعددة الجنسيات , والحركة الكردية باشكالها السياسية والمسلحة والجماهيريه مستمرة منذ اكثر من قرن وبدأت عندما لم تكن هناك – اسلام سياسي – ولا – بعث- ولا طورانييون- ولا القاعدة ولا الزرقاوي ولا الجامعة العربية ولا الدولة العراقية ، ومنذ ذاك هناك الـ – بيشمةركة- الذراع العسكري والقاعدة الاجتماعية والبشرية للحركة القومية الكردية في مختلف الظروف والاحوال في اوقات الثورة والسلم وفي مراحل البناء والانتاج انه الصورة المشرقة للحلم التاريخي لشعب يكافح منذ اكثر من قرن ويدافع عن وجوده ورمز لتواصل الاجيال ليس تنظيما عسكرياً بالمعنى الحزبي العصبوي أو المناطقي ولا يعود الى طائفه معينة , أو دينا بعينه , انه في كل بيت وقرية ومنطقة , في كل مركز ومدينة ,في السر والعلن , في كل طبقة اجتماعية , في كل فئة وقطاع

, انه المرأة والرجل والكهل والشاب والمتعلم والامي والاكاديمي والمثقف والطالب والعامل والفلاح انه الشعب الكردي بكل افراده وملايينه. لذلك يبقى هذا الرمز على الدوام فوق الشبهات وخارج اطار الاتهامات والصفقات . أما النظام الفدرالي الذي ارتضاه العراقيون من عرب وكرد فهو نتاج طبيعي لتطور الوضع العراقي بعد الخلاص من النظام الدكتاتوري ومواصلة عملية التغيير الديموقراطي وهو تعبير عن ارادة الشعب عندما يقرر مصيره بحرية دون اكراه، وعندما يستطيع الكرد تقرير مصيره السياسي واعادة الحق الى اصحابه وتكريم بيشمةركته ودمجه في القوات العراقية العسكرية والامنية وازالة آثار التعريب في بعض مناطق كردستان وبالاخص كركوك فكل ذلك لا يدخل ضمن –طلبات- كما يزعم الشيخ بل تقرير مصير فصاحب الحق لايطلب بل يمارس ولا يستجدي بل ينزع وذلك ضمن اطار العراق الديموقراطي التعددي الفدرالي المتحد.

في مجال التحريض والدس يتطوع الشيخ في اثارة دول – تركيا وايران وسورية- مثل اي ضابط امني في انظمة تلك البلدان باعتبار الكرد خطرين على امنها القومي لان رجالات الدولة ودبلوماسييوها لايرتضون النزول الى هذا المستوى ولو بصورة علنية بل يتركون ذلك للاجهزه الامنية لتقوم بوظيفتها ومن بينها – المهام غير النظيفة- وهل من العدل بمكان أن يحرص الشيخ بهذا القدر من الاهتمام على الامن القومي لانظمة الدول الثلاث – ومن بينها كما يعلم الشيخ من تتعاون مع دوائر الناتو والموساد الاسرائيلي وتتقاسم معها المعلومات وتتشارك معها في وضع استراتيجيات الامن - ويتجاهل الامن القومي للملايين من ابناء الشعب الكردي – المؤمن - ، أليسوا بشراً لهم مصالح وحقوق وحاضر ومستقبل مثل الآخرين ؟ .

يقارن الشيخ عن جهل أو تصميم مسبق أو تضليل بين الحالة الكردية من جهه وحالات شعوب أخرى على أساس أن الكرد في العراق وسورية يعيشون في دول اخرى غير وطنها الأم، وعليهم الاكتفاء – بحق المواطنه – لان الجغرافيا السياسية الراهنة استقرت منذ عقود ولايجوز البحث فيها وأن اي خروج على هذا الواقع يعني اللعب بالنار وتجاهل حقائق الواقع المتعدد خرائطه , لاندري هل هذه رسالة الى الشعب الفلسطيني ايضاً ؟ والى قيادته السياسية حتى لاتلعب بالنار وتتخلى عن حق شعبها في تقريرالمصير ؟ وهل هو رفض لاستقلال البوسنة وكوسوفا ؟ .

وهكذا – يعود الشيخ الى صباه- دون رتوش ويفضح بضربة واحدة كل محاولات اللف والدوران وادعاءات الحرص على الاكراد حيث لايعترف بوجود موطن الكرد ويعتبرهم مهاجرين أو متسللين لايستحقون الحقوق القومية أو حق تقرير المصير وما هو مسموح لهم لايتعدى- حق المواطنه- بل ويدعو جامعة الدول العربية علنا الى التحرك لتفادي الخطر المهدد لدولة عضو فيها- أي العراق- (من حسن حظ الكرد ان الجامعة ليست في موقع القادر على اعلان الحرب على احد) ويتخذ من النظام التركي-الجناح العسكري طبعاً – مثلا وقدوة لانه وحسب زعمه الوحيد الذي يعمل جاهداً للحفاظ على وحدة العراق !!!؟؟؟. ويتمادى اكثر عندما يعيد المعزوفه القديمة – الجديدة التي وضع انغامها النظامان الاستبداديان البعثيان في العراق وسورية في اتهام الكرد بالتعاون مع اسرائيل دون اية اشارة الى علاقات تركيا الاسرائيلية في المجالات العسكرية والامنية وكذلك علاقات نظامه بالذات الذي تحول وسيطا من اجل المصالحه والسلام العربي- الاسرائيلي وموقف القمة العربية الاخيرة تجاه السلام مع الدولة اليهودية .

لقد أحسن الشيخ صنعا عندما كشف عن حقيقة مواقفه التي تعبر بالوقت ذاته عن نهج كل اطياف – الاسلامي السياسي- التي انحازت باشكال مختلفه الى جانب مضطهدي الكرد وليس امام النخب. الثقافية والسياسية الكردية الا التمعن مليا واتخاذ الحيطة والحذر والتأكد من جديد من اصطفافات القوى في المرحلة الراهنة ومعرفة الصديق من العدو.

واخيرا وليس آخرا لا بد من اضافة الملاحظات التالية :

1 - الارتباك واضح في كتابات الشيخ: من جهه يدعو الكرد الى "الالتزام بحقائق الواقع المتعدد خرائطه" ومن جهه اخرى يرفض خارطه سايكس – بيكو وخارطة الطريق في فلسطين.

2- خلال لقائه مع قادة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا ظهر تباين في وجهات النظر بحسب كتاباته- حيث مثل الشيخ رأي الاجهزة وخاصة جهاز الامن العسكري المتشدد حيال الكرد وكركوك والفدرالية .

3- استشهد الشيخ باقوال العشرات من القادة الاتراك وممثلي – الجبهة التركمانية العراقية- في تقريره المنشور على حلقات (وهي فرع لجهاز الامن العسكري التركي) ولكنه امتنع عن اللقاء مع اي مسؤول كردي انه بحق عدالة – الاسلام السياسي .

4- يعرف القراء على محاوريه بتسمية فلان بزعيم الحزب الفلاني ، أو عضو قيادي في المنظمة الفلانية ، ويطلق على اعرق الاحزاب الكردستانية تسمية : جماعة البارزاني وجماعة الطالباني انه بحق خلق وتربية- الاسلام السياسي-.

5- اطلاق اضاليل حول اعتداءات كردية مزعومة على المؤسسات دون اسانيد وهنا ادعو المشرعين الكرد في برلمان كردستان واتحاد المحامين والحقوقيين الكردستانيين واساتذة كليات

الحقوق ووالقانون في جامعات اربيل والسليمانية ودهوك وكركوك الى ملاحقة الشيخ امام محاكم كردستان والعراق ومصر ومحكمة الجنايات الدولية بتهمة التحريض على الكرد واثارة النعرات العنصرية والاتهامات غير الصادقه والتطاول على الشعب الكردي وقياداته المنتخبة ديموقراطياً ، والادعاء بوجود اسرائيلي في كردستان. والاساءة للعلاقات العربية – الكردية.

6- هناك امام استحقاق ما بعد التغييرات في الشرق الاوسط احتمالات تبادل في الادوار وانتقال من مواقع وعقد تحالفات جديدة – فالتحالف المصلحي- قائم بين انظمة الاستبداد والاسلام السياسي بجناحيه: الشيعية السياسية – وكذلك – السنية السياسية. وهناك قوى منظمة تشكل اساس هذا التحالف.

7- انحياز احد شيوخ - الاسلام السياسي- مثل – فهمي هويدي. الى سياسات النظام التركي وحكومته"الاسلامية" والنظام السوري وسياسته تجاه الداخل السوري والجوار اللبناني والعراقي ، وبقايا النظام المنهار في العراق تعبيرعن تجليات ذلك التحالف والذي اطلقنا عليه سابقاً بتحالف – المهزومين المأزومين-.

8- تركيزه الشديد على كردستان العراق يفسر على انه رفض – الاسلام السياسي- للتجربة الديموقراطية المزدهرة كمحصلة لعملية التغيير الديموقراطي في العراق بدعم خارجي لأن نجاح النموذج العراقي ومن ضمنه التجربة الكردية في حل المسألة القومية حسب مبدأ حق تقرير المصير والاتحاد الاختياري والشراكة العادلة يشكل شهادة اخرى وتأكيداً جديداً على افلاس حركة- الاسلام السياسي- الاصولية الارهابية ، وامكانية وتلاقي مصالح الداخل والخارج في مراحل معينة من حياة الشعوب حول التغيير والاصلاح والاحتكام لصناديق الاقتراع.

وهكذا تتوسع جبهة المواجهة بين نهجين: التغيير الديموقراطي بدعم الجماهير الواسعه ، والاستبداد والتخلف بدعم الاصولية القومية والاسلامية واجهزة الامن والمخابرات . لتمتد من افغانستان والعراق وكردستان مروراً بفلسطين ولبنان وانتهاء – الى حين – باوكرانيا وجورجيا وقرغيزيا.

المؤتمر العربي القومي –الاسلامي" بين الشوفينية الشمولية ومناصرة الارهاب

تتوضح جوانب الصراع الدائر في منطقتنا وتظهر الابعاد الحقيقة لمعادلة التحديات الراهنة في مسيرة الشعوب التواقة الى الحرية والتحرر والخلاص من الاستبداد وتحقيق التغيير الديمقراطي والاصلاح السياسي ,والتجديد الثقافي, والتقدم الاقتصادي, وتأمين الاستقرار عبر خطوات التصالح الوطني ورفع الغبن عن سائر شرائح المجتمعات واطيافها وتكويناتها القومية والدينية والمذهبية ، فالآفاق المترامية الآن بكل اعماقها وتشعباتها وامتداداتها تفسح الطريق المستقبلي لقضايا الشعوب لنيل استحقاقاتها بعد زوال مرحلة الحرب البارده وانتفاء الحاجه الى حروب اقليمية ومحلية بالوكالة أو تسعير الصراعات بمختلف مسمياتها واشكالها أو التأسيس عبر الوكلاء المحليين لحروب ومعارك باسم الدين والمذهب والقوم بغيه تحكم الكبار بمصائر الصغار ومن ثم التضحيه بها عند انتفاء الحاجة كما حصل في افغانستان منذ عقدين وحتى انجاز التحرير واجراء الانتخابات الديمقراطية وتطبيع الاوضاع مؤخراً.

ان التحدي الراهن الذي تواجهه شعوب منطقتنا يتمحور في استحقاقات ثلاث متكاملة ومتداخله لا يمكن الفصل بينها:

الاول : التحضير لملئ الفراغ الذي سينشأ بعد زوال الانظمة والحكومات الشمولية والمستبدة وذلك بالبحث عن بديل توافقي مشترك بين سائر المكونات والقوى الوطنية والديمقراطية وكل نسيج المجتمع المدني على أساس برنامج يعبر عن مصالح وطموحات المجموع. ويلحظ اسباب المآسي والازمات السابقة في ظل الانظمة الدكتاتورية والشوفينية , ويقدم الاجوبة الصحيحة للتساؤلات المطروحة والعلاج اللازم لمختلف القضايا الاشكالية التي كانت منبعاً للصدامات والتقاتل والحروب الاهلية.

الثاني : تحقيق السلام المجتمعي والقومي والديني والمذهبي عبر ابرام العقود الاجتماعية بين الاطراف وبرضاها التام ودون اكراه ويقتضي ذلك اعادة النظر في الدساتير والقوانين ومناهج التعليم والتربية حسب مبدأ الاعتراف بالآخر وجوداً وحقوقاً وهويات ومستقبلا وفي المقدمة التصدي الواقعي والانساني والمبدئي للمسألتين القوميتين الوطنتين الكردية والفلسطينية بالدرجة الاولى وكذلك قضايا شعوب وقوميات شمال افريقيا وجنوب السودان على اساس حق تقرير المصير واحترام ارادة البعض والاعتراف المتبادل.

الثالث : التعامل الواقعي والمسؤول والمرن مع معطيات النظام الدولي الجديد وسمات وافرازات العولمة حسب مصالح ومستقبل شعوبنا وليس بدوافع ايديولوجية وروحية الانتقام وعقلية نفي الآخر وابادته، ويتطلب ذلك قبول المفاهيم العالمية والاقليمية الجديدة حول سيادة الدول ومسائل الحدود المرسومة من الحربين العالمتين حسب موازين القوى آنذاك ، وتقبل مبدأ –التدخل الانساني- لصالح الشعوب ومن اجل الانقاذ من مخاطر الشوفينية والتعصب القومي الاعمى أو الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والحروب الاهلية العنصرية، وفي هذا السياق تشكل مواجهة الارهاب- ارهاب الدول والمجموعات والافراد- من المهام الاولية والاساسية لشعوبنا ان كان نابعا من الايديولوجية الشمولية القومية أو الدينية لافرق ، والتسلح بثقافة التسامح القومي والديني والطائفي وتحريم مبدأ القتل على الهوية أو ذبح البشر بسبب الانتماء القومي أو الديني أو الفكر المخالف ، أو الدعوة الى مايسمى – بالجهاد- لصالح اطراف وانظمة اقليمية غارقة في الشوفينية والطائفية حتى الاذنين.

ماذا عن مواقف " المؤتمر القومي – الاسلامي ؟ :41

في بيانه الختامي الصادر عن دورته الخامسه (في بيروت 1-2004/12/2) يقدم " المؤتمر القومي – الاسلامي"جوابا ملتبساً الى درجة الشكك حول مسألة المهام والاستحقاقات، ومواقف متناقضه ومنافية للحقائق الموضوعية ومضرة بمصالح شعوبنا بما فيها الشعب العربي، ورؤا مبتذلة دون اي شعور بالمسؤولية تجاه القضايا القومية والوطنية والمصيرية مستندة الى تصورات مغلوطة حيال حقائق المرحلة التي تجتازها منطلقتنا منتهجة سلوكا غريبا ينبع من الايديولوجيا العنصرية والظلامية في تصفية الآخر وقتل المخالف وتجاهل المقابل.

ومن سوء حظ هذا المؤتمر ان دورته الاخيره شهدت مقاطعة الكثيرين من المفكرين والمثقفين العرب المرموقين من ديموقراطيين وتقدميين وليبراليين الذين كانوا يشاركون عادة في الدورات السابقة ولاشك أن مجموعات اخرى ستقاطع في المستقبل ومرد ذلك انكشاف جوهر القائمين على مثل هذه النشاطات واهدافهم الحقيقية.

من الملفت أن البيان الختامي يتخذ موقفا منافيا لآمال وطموحات الاوساط الثقافية العربيةو – المسلمه – الواسعة ولايعبر عن الاهداف الحقيقية للجماهير الشعبية والقوى الديمقراطية والتقدمية ليس في فلسطين والعراق فحسب بل حتى في لبنان وسورية والاقطار العربية الاخرى ناهيك عن شعوب المنطقة وقومياتها غير العربية. فبعد التناقض الفاضح في مضمون البيان بخصوص الانتخابات عندما

يدعو الى مقاطعة الانتخابات في العراق لانها تجري تحت ظل الاحتلال لا يمانع من اجرائها في فلسطين وهي محتلة من القوات الاسرائيلية بالضد من قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية كقوة محتلة بامتياز ومستعمرة على حساب طرد السكان الاصليين في حين أن – القوات المتعددة الجنسيات – تقيم في العراق كقوة احتلال مؤقته – شرعية – بقرار من هيئة الامم المتحدة وبالتنسيق مع الحكومة العراقية الشرعية.

ينبري البيان للدفاع ولوبشكل – مغلف ومستور- عن الانظمة الاستبدادية وخاصة النظام السوري وكذلك الايراني ويعتبر المؤتمر " القومي – الاسلامي" في خندقهما (عقد المؤتمر برعاية سورية وتنسيق كامل مع اصحاب القرار بدمشق وبتسهيلات امنية سورية في مطار بيروت والمعابر الحدودية الاخرى) ويرفض القرار الدولي 1559 بشان الانسحاب السوري من لبنان وذلك كأشارة واضحة الى عدم احترام ارادة شعب لبنان وقواه الحية ونكران لجميله .

ان الامال التي يبني عليها المناضلون الوطنييون في بلدان المنطقة بشان التغيير الديمقراطي في العراق بعد اسقاط الحكم الدكتاتوري وتحوله الى تجربة نموذجية لبلدان الشرق الاوسط المثقلة باعباء الاستبداد تتهاوى امام بنود البيان الختامي بدعوته صراحة الى اسناد انظمة الاستبداد بحجة مواجهة التدخل الخارجي.

ويفصح البيان دون ان يرف جفن واضعه وبتدخل فج عن موقف المشاركين المعادي لارادة شعب العراق في الدعوة الى دعم واسناد المقاومة الارهابية المكونة من ايتام النظام البائد وعصابات الزرقاوي ومجموعات الانظمة المجاوره من قتله ومرتزقه مأجورين الذين يهرقون دماء ابناء العراق ويهزقون ارواحهم ويهدمون بنية البلد

التحتية ويسعرون العصبيات الدينية والطائفية والقوميةويحرقون دور العباده وخاصة المسيحية.

وهكذا نرى بوضوح بأن – المؤتمر القومي – الاسلامي- يتحول منبراً " ثقافيا !! " لإعادة انتاج ثقافة الانظمة الشمولية والفكر الظلامي بديماغوجية ملحوظة ، ويتحول درعا " فكريا !!" للنهج الشمولي المتراجع والميؤوس في مختلف بقاع العالم , ومؤتمرا – للفاشلين - في الثقافة والفكر والعمل السياسي، وتجمعا – للمأزومين – الذين قدم بعضهم الخدمات – الثقافية - بسخاء للحكومات الرسمية الدكتاتورية والشوفينية ومنهم من صار يتيما بعد انهيار – البوابة الشرقية - , لذلك تراهم ينظرون بعين واحدة ويسيرون مشية عرجاء في عملية اسشراف وضع – الامة!! - .

بعكس ارادة وتوجه الغالبية من قوى وفعاليات الحركة الديموقراطية والمجتمع المدني والتيارات الثقافية المتنورة في المنطقة والعالم وقفت هذه – النخبة الثقافية!!؟ – الى جانب الظلم والاستبداد والشوفينية والارهاب : اهانت اللبنانيين في عقر دارهم وباركت الاحتلال السوري – الاخوي – كما باركت من قبل احتلال الكويت – القومي – , اشادت بنظام السودان الدكتاتوري وبمنجزاته القومية ودفاعه عن العروبة والاسلام حتى لو كان عبر عصابات – الجنجويد – العنصرية , ترحم على النظام المستبد المنهار في العراق ورفض ارادة التغيير الديموقراطي التي تعبر عن مواقف الاغلبية الساحقة لشعب العراق وتجاهل وجود الاخر – الكردي والتركماني والاشوري والكلداني – ونبذ الخيار الفدرالي لمجموع المكونات العراقية دون اي احترام لارادتها الوطنية , ورفض بشكل قاطع حق الكرد في تقرير المصير او اية اشارة الى العلاقات التاريخية بين الشعبين الصديقين منذ اكثر من ثمانية قرون والمبادرات الكردية في الحوار وآخرها "

الملتقى الثقافي الكردي العربي " في اربيل عاصمة اقليم كردستان العراق الفدرالي في سبتمبر الفائت , مع التهجم الظالم على مؤتمر شرم الشيخ الدولي التضامني مع العراق . ورغم كل التلاعب اللفظي واللف والدوران اساء الى الشرعية الفلسطينية والهب مشاعر الفتنة والاقتتال داخل صفوف الشعب الفلسطيني . من الملفت المحزن في آن ان الانجازين المهمين الوحيدين تقريبا اللذان تحققا في فضاء الشرق الاوسط في بداية القرن الجديد لصالح حركات الشعوب التواقة الى الخلاص والتحرر عبر التغيير الديموقراطي والمصالحة الوطنية والاعتراف بالاخر القومي والثقافي وهما عملية اسقاط النظام الدكتاتوري الشمولي في العراق وعملية السلام السودانية على اساس المصالحة والاعتراف بحق تقرير مصير شعب الجنوب حيث يشكلان انتصارا لارادة الشعوب والمجتمع الدولي وقضية السلام قد تناولهما " بيان المؤتمر القومي – الاسلامي " بالرفض والمعاداة والادانة .

الاسئلة التي لا تفارق هي : هل أن هؤلاء (بضعه عشرات) يمثلون فعلاً فكر ومواقف /300/ مليون من العرب والمسلمين او حسب تعبيرهم – الامة – (لا ندري ماذا يقصدون امة العرب ام امة الاسلام ؟ وهل هم بناة مستقبل الاجيال ومحاورون باسمها كما يزعمون ؟ وهل هم الجهه المخولة بالنطق باسم العرب والمسلمين؟ وهل سيتم على ايديهم حوار الشعوب والقوميات في الشرق الاوسط ؟ وهل سيحقق نهجهم السلام الاهلي والمجتمعي في بلداننا وينجز المصالحة بين مكوناتها والوحدة الوطنية بين عناصرها ؟ وهل يريدون تطويع الاسلام في خدمة عروبتهم – الخاصة بنهجهم الشوفيني - كما فعل المعلم الايديولوجي محمد ميشيل عفلق ؟ لقد ذاق هؤلاء – بما يمثلون من فكروثقافة – الفشل والخيبة والخسران طوال اكثر من نصف قرن فهل هناك لهم بصيص من امل في عالم المستقبل

وزمن التغيير الديموقراطي والعولمة وحق الشعوب وحقوق الانسان والتدخل الخارجي لمصلحة الشعوب ؟ واخيرا اين سيعقدون مؤتمرهم القادم ؟

"الشيعية السياسية "
في مواجهة دمقرطة العراق والفدرالية

أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية قبل أيام أن " النظام السوري يعيق العملية الديموقراطية في المنطقة " وكان المقصود بذلك الدور السوري الرسمي في كل من لبنان والعراق وفلسطين وتالياً في الداخل السوري والذي بات معلوماً للقاصي والداني حيث المحاولات الرسمية – البائسة- مازالت مستمرة بمواجهة تيار كوني ودولي واقليمي جارف وواسع تقف في القلب منه شعوب المنطقة باغلبية اطيافها وطبقاتها وقواها السياسية التواقة الى التغيير والخلاص من تسلط

الاجهزة المرئية منها والخفية والتحرر من كابوسها المطبق على النفوس منذ عقود.

اعلان مسؤولة دبلوماسية القوة الاعظم في العالم يحمل اكثر من رسالة موجهة الى اكثر من طرف وهو يختلف عن التصريحات اليومية التي نسمعها بين الحين والاخر من وسائل الاعلام من دول ومجموعات وحكومات وقوى لكونه يعبر عن ارادة عظمى ويحمل مضمونا استراتيجياً ويستجيب لدواعي السياسة الظرفية الراهنة لامريكا وحلفائها الاوروبيين والمنظمة الدوليه.

فالنظام السوري يتحرك وفق مصالح بقائه بعيداً عن اي تقدير واعتبار لارادة شعوب المنطقة وللعملية الديموقراطية والاصلاح والتغيير والوحدة الوطنية والسلم الاهلي والتعايش بين الشعوب، ويلقى دعماً رسمياً من نظام ايران الذي يعيش نفس ظروف وهواجس حليفه في دمشق . كمايستقوي النظام السوري بدعم وموالاة الميليشيات المسلحة ل–حزب الله- وحركة –امل- كقوتين تعبران عن نهج – الشيعية السياسية- في لبنان، وبدوره النظام الايراني يلقى موالاة من قوى- الشيعية السياسية- الاساسية في قائمة – الائتلاف- الفائزة في الانتخابات العراقية والمدعومة ببركة مرجعية السيد السستاني.

- الشيعية السياسية- في لبنان تقف اذا في موقع الموالاة للنظامين اللبناني-السوري وبمواجهة الاغلبية الشعبية في معظم الطوائف وخاصة بعد اغتيال الرئيس – الحريري- وانتفاضة الاستقلال والاعتصامات الهادفة الى تحقيق الحرية والاستقلال والسياده.

اما – الشيعية السياسية- في العراق فموقفها متردد اومتحفظ او غير واضح تجاه التغيير الديموقراطي والفدراليه وحقوق الكرد والقوميات الاخرى، ومن بناء العراق الحديث ودولة المؤسسات

المدنية وحقوق المراة في ظل دعواتها الى اعتبار الشريعه الاسلامية كمصدر اساسي للدستور المرتقب والعودة الى –المرجعية المذهبية- في القرار السياسي وهي بذلك لا تقل ضررا على مستقبل العراق الجديد من مثيلتها – السنية السياسية – التي دفعت قطاعات من تلك الطائفة نحو الانعزال عن الحياة السياسية والتعاطف مع العمليات الارهابية المدانة بعكس اغلب القوى السياسية الحية العربية والكردية وجميع فصائل العمل الوطني الديموقراطي في العراق وهذا النهج لايختلف كثيراً عن اساليب النظام الاستبدادية خاصة من خلال الاصرار على ان يحل – قانون الطوارئ المرجعي المذهبي- (الذي يسن في غرف مغلقة وعبر افراد محددين مجهولين) محل قانون الطوارئ والاحكام العرفية المعمول بها من جانب انظمة الحزب الواحد الاستبدادية الشمولية (التي شرعنها الحكام الدكتاتوريون في غفلة عن الشعوب) وفي المقدمة النظام المنهار في بغداد , والتي كانت ترقص على انغام معزوفة – الامن القومي- المزعوم كذريعة غير مبرره للتسلط .

في النتيجة وعلى ارض الواقع تقوم – الشيعية السياسية- التي يستثمرها نظاما دمشق وطهران لمآربهما منذ عقود بدور – ارتجاعي – مناقض حتى لمصالح ابناء الطائفه في مجال الاندماج الوطني والتفاعل المواطني والتشارك في اكتساب الحريات العامة والعيش الآمن خاصة وانهم اولا وآخرا جزء من التكوين القومي العربي في البلدين كانتماء يعلو فوق الروابط الطائفية والعائلية والمناطقية .

كما ويعمل القيمون على ادارة نهج – الشيعية السياسية - عن معرفة أو جهل على – تبديل- الدور التقدمي الثوري لاغلب ابناء الطائفه في الحركات الوطنية والديموقراطية في بلدانهم الى موقع – طابور – خامس واتجاه مضاد لجميع مفاهيمهم وتراثهم التاريخي في

الحركة القومية العربية والديموقراطية الثورية، ومحاولة وضعهم في موقع لايحسد عليه موقع الموالاة لانظمة الاستبداد أو التأسيس لدكتاتورية- الشيعية السياسية- التي ستجلب دون شك في حال نجاحها الحروب الطائفية البغيضه والاقتتال الوطني وتوجبه ضربة قوية الى ارادة التغيير والاصلاح في مجتمعات المنطقة. اذ من غير المألوف أن يقف من يدعي تمثيل – الشيعة- في مواجهة التغيير الديموقراطي والتقدم والاستقلال في كل من لبنان والعراق وسورية وايران في حين أن التاريخ يشهد كم من المناضلين في سبيل الحرية انجبتها الطوائف الشيعية الكريمة في هذه المنطقة الى جانب الطوائف الاخرى وكم من الثورات والانتفاضات والحركات ارتبطت باسماء ابنائها. أليس ابناء الشيعة – مثل غيرهم- احوج ما يكونون اليوم الى انتفاضة داخلية تزيح قيادات- الشيعية السياسية- المستأثرة بالمصالح والامتيازات الضيقه وخاصة في لبنان.

48" السنية السياسية"

موقف جماعة الاخوان المسلمين من القضية الكردية في سورية

وزعت جماعة " الاخوان المسلمين " مؤخرا رؤيتهم حول القضية الكردية في سورية ولاول مرة منذ نشوء الدولة السورية وحركة الاخوان في ذات الوقت , ولا ندري هل نقدم التهاني ام التعازي لحركة سياسية تعلن موقفا من احدى اهم القضايا الوطنية للشعب السوري بعد مرور اكثر من نصف قرن على بروزها ومن ثم استفحالها , وهل الرؤية حقا موقف جديد ويحمل مضمونا يستحق الاهتمام ؟ ام انها تكتيك سياسي لا يحمل اي معنى او محتوى فرضته الاحداث والظروف المستجدة ؟ هل هي تعبير عن بداية مراجعة فكرية - ثقافية من جانب احد اطراف حركة الاسلام السياسي من المسالة القومية ؟ ام ان الامر لا يتجاوز نوعا من الاستجابة لمتطلبات الاطلالة على الداخل ومحاولة الامساك بالخيوط استعدادا لتطورات سورية مرتقبة , أو رسالة موجهة الى المحيط الخارجي خاصة بعد تواتر الانباء حول حوارات غربية مع القيادات الاخوانية على المستوى الاقليمي ؟ .

في اول اتصال مباشر مع قيادة الاخوان اواسط ثمانينات القرن المنصرم على هامش " المجلس الوطني الفلسطيني " في عمان فاتحت المرشد العام السابق الاستاذ – عدنان سعد الدين — بالموضوع الكردي , وفي معرض بحث تنظيم صفوف – المعارضة السورية – واقتراحه بانضمامنا اليها ابديت له عن استغرابي الشديد حول طلبهم وكيف يمكن لطرف مثلنا ان ينخرط في صفوف قوى وجماعات لا تعترف بوجود شعبنا وبشرعية حقوقه , وقد حاولوا حينها ومن خلال المناقشات اظهار بعض الحجج من قبيل انهم

والآخرون من – معارضة – تلك المرحلة لاجئون في العراق وان للبعثيين السوريين المتواجدين هناك دور ووزن في التشكيلة ولا يمكن تجاوزهم وهم من اشد الرافضين للوجود القومي الكردي في سورية وحقوقهم وكما اتذكر توقف النقاش في تلك الاجواء المحبطة التي لم تكن مشجعة لنا فتفادينا عناء اللقاءات امام انسداد كل الآفاق وفي المقدمة الاعتراف المتبادل ورؤية الاخر الكردي شعبا وقضية وحقوقا واتذكر ان حزبنا رفض تلبية دعوة لحضور اجتماع موسع لتلك المعارضة عقد في – فرنسا – لنفس الاسباب .

بعد حوالي عقدين من ذلك الاتصال جرى لقاء مع المرشد العام الحالي للحركة الشيخ - علي صدر الدين البيانوني - وعدد من رفاقه (وكنت ما زلت حينها رئيسا للاتحاد الشعبي الكردي) ومرة اخرى كان الموضوع الكردي في صدارة المسائل التي تطرقنا اليها في سياق بحث واستشراف مستقبل بلادنا وسبل انقاذها واحوال المعارضة الوطنية في الداخل والخارج . توجهت من منطلق الصدق والمصارحة والمصير المشترك بتساؤلات مشوبة بنوع من العتب النقدي حول استمرارية تجاهل حركة الاخوان المسلمين في سورية للحالة الكردية والسكوت المطبق تجاه معاناة الشعب الكردي من شرور الشوفينية والاضطهاد القومي والمشاريع العنصرية في حين ان من الشروط الاولية لاي برنامج وطني ديموقراطي ان يتضمن الموقف المبدئي السليم تجاه كل المكونات الوطنية وخاصة من ابناء القومية الثانية في سورية وحقوقهم القومية المشروعة , ومن باب الامانة لقيت تفهما وتجاوبا حارا خلال التحادث واعترافا واضحا بالتقصير في – موقفهم الكردي - مع التاكيد عن قرب طرح موقف متقدم حيال هذه المسالة في القريب العاجل .

لم يمض وقت طويل على ذلك اللقاء الودي حتى تلقيت دعوة من الاستاذ – البيانوني – لحضور مؤتمر لاطياف من المعارضة السورية وممثلين عنها متواجدون في الخارج يعقد في العاصمة البريطانية – لندن – وبسبب تواجدي خارج اوروبا اعتذرت عن المشاركة وتقرر حضور القيادي والمسؤول الاول لمنظمة الخارج بصورة رسمية , وعلى خلفية اللقاء الاخير كنا ننتظر حدوث تقدم ويصدر عن – المؤتمر – موقف مستجد ومتطور وعادل تجاه القضية الكردية وفي ذات السياق طرح ممثلنا وجهة نظرنا وما ننتظره من المجتمعين , ولكن وبكل اسف سارت الامور بعكس ما توقعناه وظهر توجه مشترك بين ممثلي التيارات – الاسلامية والقومية واليسارية – رافضا حتى الاعتراف بوجود مشكلة قومية كردية في سورية فما كان من ممثلنا الا الانسحاب والامتناع عن التوقيع على بيان ما سمي ب – مؤتمر الحوار الوطني – وحرصا منا على تماسك اطياف المعارضة وعدم الدخول في مواجهات كلامية جانبية واحتراما لاصحاب الدعوة ارتاينا الصمت المسؤول .

كان لا بد من سرد هذه المقدمة الموجزة لربط الحاضر بالماضي واستسهال قراءة ما سنطرحه لاحقا من ملاحظات على – رؤية جماعة الاخوان المسلمين – للقضية الكردية .

" الرؤية " في ميزان المبادىء والحقائق : 51

من الملاحظ ان صياغة وثيقة الرؤية قد خضعت لعملية دقيقة متأنية فبالاضافة الى فصاحة اللغة وانتقاء الكلمات بحذر التي تبرع بها قوى الاسلام السياسي تميزت نصوصها ومعانيها بهامش واسع من المناورة ولاكثر من تفسير اذا دعت الحاجة حيث حاول واضعها الافلات من اية مسؤولية تجاه موقف لم يكتمل حيال قضية قومية - وطنية انتقلت الى طور النضوج والتفاعل وكنا نتمنى على – الاخوان – ورغم تجاهلهم الطويل وتخلفهم الزمني لعقود في صوغ الموقف السياسي المطلوب تجاه القضية الكردية ان يأتوا بجديد اكثر واقعية واقرب الى روح العصر ومنسجما مع آفاق التطورات المحلية والاقليمية والدولية آخذا بعين الاعتبار حقيقة التشابك الحاصل بين حق الشعوب والقوميات ومسألة التغيير والاصلاح والتجديد الديموقراطي , واذا كنت من الذين رحبوا بهذه المبادرة رغم كل المآخذ يسرني في الوقت ذاته ان اشير بقراءتي النقدية الى جوانب الخطل والخلل في " الرؤية – الوثيقة".

اولا : (السياسات العنصرية الاقصائية ...) لم تبدأ (من اربعة عقود) فحسب ولم تظهر منذ تاريخ سيطرة حزب البعث على السلطة رغم تفاقمها في عهده الاستبدادي , بل اسس لها في اليوم الذي عقد فيه المؤتمر الدستوري السوري الاول بدمشق حينما تم تجاهل وجود الكرد , وتجسدت الخطيئة اكثر في نصوص الدساتير والقوانين التي قامت على اساسها وسارت على هديها الانظمة والحكومات السورية المتعاقبة وعندما حذت الاحزاب السورية بيمينها ويسارها حذو حكامها في المضي بالتجاهل عندما خلت برامجها من اية اشارة الى الشعب الكردي وحقوقه المشروعة .

ثانيا : وجود اعضاء من اصول كردية في صفوف الجماعة لا يسجل كموقف ايجابي من القضية لان هؤلاء ليسوا ممثلين للشعب الكردي ولا للقومية الكردية وليسوا على راس – الفرع الكردي للاخوان المسلمين – مثلا ولا يصدرون بيانات الجماعة باللغة الكردية ان مثل هؤلاء متواجدون في مختلف الاحزاب والجماعات السورية .

ثالثا : ان اي تناول جدي للقضية الكردية يجب وبالضرورة ان يمر عبر بوابة – مبدا حق تقرير مصير الشعوب – وليس (مبدأ المواطنة) والفرق شاسع وكبير بين المبدأين من حيث الحقوق وكذلك الواجبات .

رابعا : الشعب الكردي مكون اصيل من مكونات الشعب السوري وليس (المواطنون الاكراد) ومن المفارقات ان يسبق السيد رئيس الجمهورية حركة تعتبر نفسها معارضة في تشخيص الاكراد كمكون اساسي من مكونات الوطن, من جهة اخرى وفي نفس الاطار فان الحل في الحالة الكردية الخاصة ليس في (دولة المواطنة) كما تدعو الرؤية اليه بل في – دولة القوميات – على اساس الشراكة العادلة في

السلطة والثروة وفي دولة ديموقراطية تعددية بشعوبها وثقافاتها واطيافها .

خامسا : (الانتماء الاسلامي للكرد لا يعزز انتماءهم الوطني) بسبب – ان الدين لله والوطن للجميع – اولا وان الكرد يعتنقون عدة ديانات اخرى الى جانب الاسلام ثم ان انتماء الكرد للاسلام لم يشفعهم طيلة قرون العهد العثماني وفي ظل الجمهورية الاسلامية في ايران وامام الموقف الشوفيني من الحزب الاسلامي الحاكم في تركيا والسياسة المعادية للكرد من جانب معظم مجموعات وفرق الاسلام السياسي في المنطقة وخاصة في العراق .

سادسا : بقيت الرؤية – الوثيقة خالية تماما من تشخيص" العنصرية " وتطبيقاتها على الكرد ومشاريعها ونتائجها والبديل عنها , وكذلك من تحديد هوية الكرد القومية وحقوقهم وسبل حل القضية الكردية على الطريقة الاسلامية – ان وجدت وكيف ؟ – او حسب مبدا حق تقرير المصير والتجارب الانسانية او حسب النموذج العراقي الديموقراطي ام ماذا ؟ وبالتالي ما هو تعريف (الموقف الكردي المتوازن) التي تدعو الرؤية اليه ؟

واخيرا فان جميع التيارات السياسية الكردية وكذلك العربية السورية تدعو الى الحل الديموقراطي للقضية الكردية في حين لا نجد كلمة ومصطلح الديموقراطية ولو لمرة واحدة في وثيقة – جماعة الاخوان المسلمين – المخصصة اصلا لمعالجة قضية لا تنفصل عن المفاهيم الديموقراطية ولا تحل من دونها !!

54

تأملات في اعترافات ارهابي اصولي معتقل في كردستان العراق

في تحقيق من عدة حلقات (الحياة – حازم الامين- 2004/7/7) اجراه المراسل في كردستان العراق تناول في جانب منه لقاء مطولا مع اثنين من المعتقلين في سجن الامن (الاسايش) بالسليمانية ينتميان الى منظمات اصولية اسلامية لها صلة بتنظيم- القاعدة- احدهما كردي من سكان اربيل والثاني عربي من الاردن متهمان بممارسة القتل المتعمد والتفجيرات في كل من اربيل والسليمانية حسب اعترافهما الصريح.

من الملفت ان الرجلين يعترفان باقتراف الجرائم وتنفيذ التفجيرات كواجب ديني لمحاربة الكفرة والمرتدين من اعداء الاسلام ويسترسلان في سرد انجازاتهما الاجرامية وقتل الابرياء دون أن يرف لهما جفن. ويتابعان التجاوب الكامل مع المراسل في الدخول بالتفاصيل الدقيقة حول حياتهما وظروفهما العائلية وكيفية وصولهما الى نقطة اللاعودة في العمل الانتحاري.

واذا كان سلوك الرجلين لايختلف كثيراً عن مسلك امثالهما من اعضاء المنظمات الاصولية التكفيرية الارهابية في مسألة ازالة الآخر وتصفية المخالف والخصم في العقيدة والرؤية السياسية والنظرة الاجتماعية والطرح الثقافي، إلا أن العنصر الجديد المثير والملفت يكمن في مضمون ماصرح به القادم من مدينة- السلط- الاردنية والاشارات التي اطلقها والتي لاتخلو من العبر والاستخلاصات ذات المغزى العميق:

55

"حين كان شيوخنا في مدينة السلط في شرق الاردن يوزعون علينا اشرطة فيديو واقراص كومبيوتر صورت عليها معارك جديدة خاضها المجاهدون الاردنييون في منطقه – بياره- في شمال العراق

وكنا نشتعل حماسة ورغبة في الانضمام اليهم كان هذا عام /2002 وكنت التزمت بالاسلام حديثاً".

الفهم البديهي من هذه الاقوال هو قرار القيادات الاصولية توجيه اعضائها الى ساحات بعيدة عن ساحة الصراع العربي- الاسرائيلي التي من المفروض أن تكون الساحه الرئيسية وزرع الفتنة بين الشعوب المسلمة واثارة الصراعات بين ابناء الديانة الواحدة، والساحات المرشحه كانت افغانستان ثم الشيشان وكردستان والعراق وجميع شعوب هذه الساحات معروف عنها تمسكها بمبادىء الاسلام وتعاليمه ولا تحتاج الى من ياتيها من الاردن او غيرها(ليهديها الى الصراط المستقيم). ويعترف هذا الارهابي وبحالة اقرب الى العفوية بحصول خلل ما دون التوصل الى حقيقة الامر بالقول:

"الغريب ان هؤلاء الشيوخ كانوا يتحدثون عن الحكام وعن الامريكيين في حين لايعتبرون ان قتال اسرائيل اولوية في هذه الظروف".

في مكان آخر يفصح عن أمر أشد خطورة واكثر مغزى :

" كان سؤالي الى اميري عندما بدأت في التخطيط للذهاب الى – بياره- : من نحارب في كردستان؟ وكان جوابه أن الاكراد اقاموا حكما شيوعياً في شمال العراق ولهذا نحن نحاربهم".

وهنا بيت القصيد، فالحركات الاسلامية الاصولية ورغم شعاراتها الدينية البراقة تنطلق في حقيقة الامر من الايديولوجيا القومية العنصرية وتلبس عباءة الاسلام، وهكذاالحال في الحركات القومية الشوفينية التي لاتفصل بين العروبة والاسلام بل تحاول استغلال مبادئ الدين في خدمة الدعوة القومية الشوفينية، وما اعلان اسلام- ميشيل عفلق- الا صورة معبرة عن هذه المعادلة.

جماعات الاسلام السياسي من العرب انحازت منذ زمن بعيد الى الحكام الشوفينيين وتعاونت مع أشد الحكام عنصرية ولم تدافع عن مظلومية الشعب الكردي حتى في المجال اللفظي ولم تسجل اي موقف معترض على جريمة حلبجه وغيرها من الكوارث التي حلت بالكرد مع انهم من الشعوب المسلمة.

جمهورية ايران الاسلامية اباحت قتل الكرد ورفضت حقوقهم ومازالت تتجاهل ارادة ومطالب ملايين الاكراد في ايران وذلك تحت يافطة وحدة المسلمين .

الحزب الاسلامي الحاكم في تركيا يضع الحركة التحررية الكردية في خانة العدو ويدعو الى تصفيتها ليس في تركيا فحسب بل في العراق والبلدان الاخرى.حركات الاخوان المسلمين في المنطقة لاتعترف في برامجها واجندتها التنظيمية والسياسية بالكرد وجوداً وحقوقاً وحركة تحررية.

الحركات الاسلامية الحاكمة في تركيا وايران تتعاون مع حزب البعث العلماني الحاكم في سورية في مواجهة الكرد ورفض حقهم في تقرير المصير وتنتفي خلافاتهم وتناقضاتهم امام الموضوع الكردي .

مثقفو الاسلام السياسي لايختلفون الان في مواقفهم عن مثقفي البعث والحركات القومية بالنسبة لحقوق الشعب الكردي العادلة ونضاله التحرري وفدراليته المشروعة في العراق .

هذه الحقيقة تجلت اكثر من مرة في بيانات المؤتمرات القومية- الاسلامية التي كانت تعقد باشراف مركز دراسات الوحده العربية في بيروت المقرب من النظام العراقي المنهار والتي كانت تتكاتف ازاء قضية الشعب الكردي القومية واكثر من ذلك كانت من دعاة التعاون العربي- التركي- الايراني الرسمي والشعبي في مواجهة الكرد.

ولا يفوتنا هنا التذكير باخر – انجازات – نظام التحالف الاسلامي – القومي في (دارفور السودان) وطريقته في حل المسالة القومية بمجزرته الرهيبة بحق مئات الالوف من ابناء القوميات والاديان الاخرى بدعوى مقاتلة الكفرة والانتصار للعرب والمسلمين وعبر اهازيج نساء – الجنجاويد – بنفس الطريقة التي تتبعها مجموعات الاسلام السياسي في قطع الرؤوس وجز الحلاقيم في العراق . 57

اذا كانت غالبية الحركات القومية تحتاج الى المراجعة واعادة النظر في برامجها ومواقفها بعد أن فقدت مبرر وجودها وبدأت تلحق الضرر بقضايا شعوبها فان حركات الاسلام السياسي التي ساهمت الامبريالية العالمية والحركة الصهيونية في رعاية عملية خلق وابراز معظم اجنحتها ابان مرحلة الحرب الباردة احوج ماتكون الى مثل هذه المراجعة لانها بدأت تسيء الى مبادئ الدين وتنحرف عن نهج التسامح وسبل الوئام والكلمة الحسنى وتتحول الى هاوية الارهاب والعنصرية السوداء اسوة برموزها القتلة من امثال (بن لادن والزرقاوي) هذا الاخير الذي يصنف في بيانه الشهير الشعب الكردي بالعدو رقم اثنين بعد الولايات المتحدة الامريكية دون الاشارة الى اسرائيل فهل يوحي بذلك على اننا امام اصطفافات جديدة في التحالفات الشرق الاوسطية ؟ وهل ان رموز ومثقفي الاسلام السياسي بصدد وضع نظرية مستحدثة حول قضايا الصراع تنم عن الفشل والياس والاحباط ؟

58

البعد السياسي لارهاب الجماعات الاسلامية في كردستان

اعادت العمليتان الارهابيتان الدمويتان في اربيل عاصمة اقليم كردستان الفدرالي في الاول من شباط الذي صادف اول أيام عيد الاضحى معضلة الارهاب الضارب اطنابه في مختلف انحاء العراق منذ سقوط الدكتاتورية الى واجهة الاحداث اللافته مرة اخرى ، كما أن توقيتها من جهة واستهدافها لقيادات سياسية وحكومية وادارية كردية رئيسية من جهة اخرى تطرح تسأولات عديده ومشروعة حول الاهداف السياسية المتوخاه ، والجهات المخططه ذات المصلحة ، والادوات المنفذه والظروف المحيطه بها القريبة منها والبعيدة واسباب استهداف عاصمة الاقليم والجهتين الكرديتين

السياسيتين الرئيسيتين وبذلك نكون امام بعدين مفصليين من ابعاد تحديات الارهاب :

1- البعد الوطني العراقي :

من المعلوم أن القوى والاطراف الارهابية الاقليمية والعالمية وجدت في حرب تحرير العراق فرصة لاعادة احياء نشاطها والتعويض عما خسرته في مناطق اخرى من العالم عبر افتتاح معركة جديدة في الساحة العراقية وتصفية حساباتها مع الولايات المتحدة الامريكية ، وقد تلاقت مصالح عدة جهات في آن واحد حول جملة من الاهداف ومنها مناهضة استعادة السيادة والامن والاستقرار من جانب الشعب العراقي ، ووقف محاولات بناء الدولة العراقية الديموقراطية التعددية الفدرالية ، وقطع الطريق على فكرة ان يتحول العراق الجديد نموذجاً لمواصلة التغيير والاصلاح في الجوار وفي دول منطقة الشرق الاوسط حتى يتسنى للانظمة الدكتاتورية والاستبدادية أن تواصل استغلالها وتسلطها على رقاب الشعوب وحتى لاتنجح المطامح والاهداف المشروعه لشعوب المنطقة في تطلعاتها المستقبليه الى بدائل ديموقراطية لانظمة الحكم الفاسده القائمة ، وبالتالي حتى تصل الطموحات الى ادنى درجاتها ويدب اليأس في نفوس المناضلين من اجل التغيير والاصلاح ويصبح القبول الدولي والاقليمي بانصاف الحلول والعودة الى الاقتداء بانظمة حكم على غرار النظام التركي وحكومته المسلمة – المعتدلة والعلمانية كما يحلو للبعض تسميتها.

ان هذه الاطراف المتورطه في الاعمال الارهابية والتي تتوزع الادوار وتتعاون منذ عهد الرئيس العراقي المخلوع ونظامه الدكتاتوري المنهار عباره عن مخططين، وممولين، ومنفذين ،

ومصفقين ، ومتفرجين من خارج العراق بالدرجة الرئيسية ومن الجوار الاقرب وكذلك من مجموعات وصلت من وراء الحدود واخرى مقيمة وهي جميعها دون استثناء تحمل عقائد اصولية متزمته وشوفينية جامده ، وكل عملية تقوم بها تحمل رسالة سياسية وهدفا واضحاً لدى مصدر القرار . فالتفجيرات الاخيره التي حصلت في الاسبوعين المنصرمين في مختلف انحاء العراق حملت رسالة اكثر من واضحة موجهة الى هيئة الامم المتحدة التي قررت ارسال وفد للاطلاع واقرار ما اذا تتوفر امكانية اجراء انتخابات عامة في العراق قبل نهاية شهر حزيران القادم كما هو مقرر ، والرسالة السياسية هي العمل على الغاء أو تأجيل الانتخابات حتى تزداد فرص الاعمال الارهابية ويستمر الفوضى وعدم الاستقرار ويدوم – الفراغ الشرعي –

2- البعد القومي الكردستاني :

للشعب الكردي تاريخ طويل مع الارهاب المنظم أو ارهاب الدولة حيث تعرض طوال مراحل وجوده ومنذ عهود الامبراطوريتين العثمانية والصفوية وحتى الآن مرورا بالدول التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية والتي اقتسمت كردستان . الى مختلف صنوفه واشكاله من ابادة ، واقتلاع وتهجير، وتبديل التركيب الديموغرافي للكرد ووطنهم ، والتطهير العرقي ، وتعريض وجودهم القومي والبشري والتاريخي الى (التعريب والتتريك والتفريس) كل ذلك من تجليات الفعل الارهابي المنظم الذي يتعرض له الكرد حتى اللحظه ولذلك يمكن القول ان هذا النوع من اساليب قهر الانسان وتدميره وابادته ليس غريباً ومفاجئاً في الساحة الكردستانية والجديد في هذا

المجال هو تطوير الارهاب كمنظومة وآليات ونوعية واهداف سياسية وتوسيع مجاله من حدود الدول والانظمة ليشمل المنظمات السرية الاصولية والمجموعات التي تعيش على – الارتزاق – والافراد بحيث وصلت المنظومات الارهابية الى مصاف المافيات – العالمية وسبقتها باشواط بعد أن اضيفت الى – اجندتها – العقائدية الاصولية اهداف سياسية ومالية واختلطت الدعوات الايمانية بالمشاريع الاقتصادية والبنكية وتجارة اسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا التدميرية والسيطرة على مقدرات الناس والبلدان كما حصل لافغانستان ابان حكم طالبان عندما سيطر تنظيم – القاعدة – وزعيمها – اسامه بن لادن – على زمام الامور .

ان ما تواجهة الحركة التحررية الكردستانية عامة وفي كردستان العراق على وجه الخصوص من تحديات ارهابية في المرحلة الراهنة تعود بالاساس الى افرازات الايديولوجية الشوفينية المثلثة الاضلاع : قومي علماني ، واصولي ديني ، وسلطوي دكتاتوري ، وقد التقت الجماعات والجهات التي تدين بالولاء لهذه المفاهيم والعقائد والمواقف أو التي تحكم بلدانا وتقود انظمة على اهداف موحدة تجاه الشعب الكردي وحركته القومية التحررية الديموقراطية باتجاه مواجهتها والنيل منها بكل الوسائل الممكنه بما فيها اسلحة الدمار الشامل وعمليات الابادة ومحاولات تصفية رموز الكرد وقادتهم السياسيين والثقافيين ومناضليهم ، وستواجه الحركة القومية الديموقراطية الكردستانية في المرحلة القادمة وعلى المدى المنظور هذه القوى والمجموعات الارهابية المتحالفة في خندق واحد والتي باتت تشكل المصدر الاساسي للخطر على الامن القومي الكردستاني . والعدو الرئيس للكرد وقضيتهم ، وسيتخذ الصراع مع هذا العدو مختلف الاشكال والوسائل المعروفه وغير المعروفه فالى جانب استمرارية

الصراع مع الانظمة الشوفينية وارهابها ومخططاتها ستواجه الحركة الكردية ارهاب العقائد الاصولية وارهاب دعوات التخلف والظلامية والارهاب ضد المرأة والحريات والابداع والتقدم ، ولاشك أن ما سيواجهه الكرد مستقبلاً يؤهلهم ليقوموا بدور يتجاوز حدود كردستان الى الساحتين الاقليمية والدولية ، ويأخذوا مكانهم في الحرب الكونية الشاملة الدائره منذ اعوام ضد الارهاب العالمي .

لقد شهدت ساحة كردستان العراق وتحديداً عاصمة الشرعية الكردستانية – اربيل – تفجيرات انتحارية متتالية استهدفت اثنتان منها وزارة الداخلية ، والاخيرتان الحزبين الرئيسيين اللذين يقودان الحركة السياسية والحكومة في توقيت بالغ الدقه ومعبر في الوقت ذاته ، نعم بدأت العمليات بعد الاعلان من – اربيل – عن موقف شعب كردستان تجاه العراق الجديد والفدرالية الكردستانية وبعد انخراط الفئات الشعبية والجماهير الواسعه في عملية التحضير لاجراء الاستفتاء العام ليقرر الشعب مصيره . وبعد أن نشط ممثلو شعب كردستان في مجلس الحكم والوزاره انطلاقاً من حرصهم على بناء العراق الجديد وتقديم كامل الدعم من اجل التوصل الى بديل ديموقراطي تعددي فدرالي ، وبعد أن توطدت علاقات الصداقة والتحالف بين شعب كردستان من جهة وقوى التحالف وحكومتى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من جهة اخرى . وبعد أن تبين للقاصي والداني نجاح التجربة الديموقراطية في كردستان واعتراف الخصم قبل الصديق بامكانية تحول هذه التجربة الى نموذج يقتدى به في الداخل والخارج ، وبعد أن بانت امكانية حل المسألة الكردية في العراق على اساس الخيار الفدرالي والاتحاد الاختياري وليس عن طريق الحل العسكري ووسائل الاباده وادارة الازمة بالمنظور الامني كما يجري منذ عقود من جانب الانظمة الغاصبة لكردستان في البلدان الاربعة .

وقد بدأت الاعتداءات الارهابية بعد ان قامت وسائل اعلام عربية رسمية وغير حكومية بنشر الافتراءات وتعبئة الرأي العام العربي ضد شعب كردستان واتهام الكرد بايواء مجموعات اسرائيلية واستخدام قواتها العسكرية أو بيع الاراضي لليهود أو السماح لشركات اسرائيلية بالعمل في كردستان ، أو الادعاء زوراً بأن شعب كردستان بصدد الاقدام على الانفصال عن العراق أو ان الفدرالية ستقود الى الانفصال . واعلنت بذلك حرباً اعلامية شعواء على القيادات السياسية الكردية. ان هذه الاضاليل والحرب الاعلامية القذره والحملة الظالمة التي مازالت مستمرة والتي صدرت عن انظمة عربية مجاوره للعراق والتي تغتصب اجزاء من كردستان أو وسائل اعلاميه تابعه لها او جماعات الاسلام السياسي والقومجيين من الصحافيين والكتبه من مرتزقه الانظمة ومؤسساتها ومن افراد مرتدين محسوبين على اليسار انما تدعو من وراء حملاتها الى – الجهاد – ضد شعب كردستان وقيادته السياسية ، والى ارسال – الانتحاريين – المعبئين ، واكثر من ذلك فقد سمعنا اصواتا عديده من رؤساء دول مثل الرئيس – بشار الاسد – ومن صحافيين واعلاميين ومن رؤساء منظمات ومرجعيات وزعامات دعت الحكومة التركية – جهارا نهارا – الى التدخل العسكري في كردستان العراق وابادة الكرد واحتلال مدنهم ومناطقهم . الم تكن زيارة الرئيس الاسد الى تركيا مقدمة لتصعيد المواجهة الارهابية ضد الكرد ، ألم تشكل الاتفاقيات الامنية الثنائية والثلاثية مؤشراً سياسياً وميدانياً على اطلاق الحملة الارهابيه ضد شعب كردستان والنيل من الوضع المستقر في الاقليم ؟.

تساؤل اخير : لماذا لاتحصل الاعمال الارهابية في كل من دمشق وطهران ؟

هناك شعور عام ينتاب ابناء منطقة الشرق الاوسط بكافة قومياتهم ومشاربهم وبشكل خاص من القوميات غير العربية وعلى رأسهم الاكراد بأن هناك مفاهيم ومواقف غريبة تعبر عن مزيد من الكراهية للآخروتعود بالبعض الى مجاهل القرون الوسطى والتصرفات المشدودة الى العنصرية والطائفية ونبذ وازالة المقابل المختلف ، ولا يختلف اثنان حول حقيقة حدوث ردة ثقافية في المنطقة تعمقت اكثر بعد احداث 11 سبتمبر/2001.

منذ بداية اقدام اطراف التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية على التحضير لشن الحرب على النظام العراقي ووقوف كورد العراق وحركتهم السياسية مثل سائر قوى المعارضة الوطنية العربية الى جانب المساعي الهادفة لازالة الدكتاتورية ، اصبحوا عرضة لاشرس حملة اعلامية ودعائية تنضح باالاتهامات والاضاليل من جانب ابواق الانظمة الاستبدادية وتيارات الاسلام السياسي الى درجه أن تلك الحملة لم تجد سوى الاكراد لتحمليهم مسؤولية الحرب على " العراق" والتعاون مع" الاجنبي" وتقسيم البلاد ، ومازلنا نتابع مداخلات وتصريحات ومواقف مسؤولين عرب كبار في بعض الانظمة الاستبدادية وكذلك صحافيين ومثقفين يحاولون تشوية الحقائق ويقيمون الاحداث العراقية وحقيقة الموقف الكردي بصورة مغايره للواقع تماماً ، ويتخذون مواقف مغابره لارادة العراقيين وبينهم شعب كردستان. كقول احد المسؤولين في احدى تصريحاته : حول الفدرالية :" بانها اثارة لحساسيات المكونات الاساسية للامة العربية " (جعل الكورد بجرة قلم جزءً من الامة العربية) أو قول آخر "ان اخطر ما يواجه العراق هو التقسيم الذي يعطي مجالاً لنشاط اسرائيلي في شماله" (حيث اعتبر الفدرالية تقسيماً ، ثم انه بحكم موقعه المسؤول قد يفاوض الاسرائيليين بل ويتحرق شوقاً لذلك وتيجاهل ايضاً النشاط

الاسرائيلي في العواصم العربية) ، أو اعلان صحافي عروبي معروف رفضه للفدرالية واصراره على ان " العراق جزءً من الوطن العربي وشعب العراق جزءً من الامة العربية " " ولامكان فيه لاية فدرالية كردستانية " و " العودة الى القديم كما هو بالنسبة لوضع الاكراد طبعاً بدون صدام حسين".

وهكذا نجد كلما حاول الاكراد طرح مظلوميتهم والمطالبه باسترداد حقوقهم نراهم يرسمون الصور السوداويه والمستقبل المظلم القاتم ويعتبرون ذلك مقدمة لحصول توتر عرقي ومذهبي . وعندما يطالب الكرد وبحسن نية ومن منطلق الحرص على التعايش بضرورة ترميم اسس الصداقة الكردية – العربية واعادة التوازن الى العلاقات المختله يكون الجواب أما بنفي وجود الكورد وبالتالي اغلاق الموضوع أو بالادعاء بأن كل شئ على مايرام والاكراد مثل سائر المواطنين يتمتعون بحقوق المواطنه والعلاقات الاسرية والشخصيه بخير، وليست هناك مشكلة قومية كردية . وعندما يطرح الاكراد مشاريعهم السلمية وبرامجهم للاتفاق والشراكة والعيش المشترك مع العرب على شكل دولة ثنائية القومية تقوم الدنيا ولاتقعد وتتوجه سهام الانفصاليه والتقسيمية والانعزالية القومية الى صدورهم أما اذا تعلق الامر بالعلاقات الفسطينية – الاسرائيلية والخيار الرامي الى دولة ثنائية القومية كما طرحها مؤخراً السيد رئيس الحكومة الفسطينية فكل العرب يباركون ذلك دون تردد بل يناشدون اسرائيل لقبول ذلك بدل رفضها ويوسطون الغرب في سبيل تحقيقها.

مرحلـــــة تـــــستدعي موقفـــــاً متجـــــدداً :

من الحقائق التي أفرزها الوضع الراهن في بداية قرننا الحالي وكحصله لعقود من الكفاح القومي والوطني مليئة بالمآسي

والتضحيات والانتهاكات وخيبات الامل وخيانات الدول العظمى واستبداد الانظمة في الدول المقسمة لكردستان ، بروز تبلور مصالح قومية كردية متمايزه ليس بالضرورة ان تكون جزءً من مصالح بعض الاطراف الرسمية العربية أو مرتبطة بها وفي الوقت ذاته ليست بالتضاد من مصالح العرب كشعب وحركات سياسية ديموقراطية وثقافية ومجتمع مدني وقوى اصلاحية تغييرية.

هذه المصالح تشكل تعبيراً واقعياً عن ضرورات اعادة التوازن الى واقع قديم مختل ، وتندرج في صلب ارادة الشعب الكردي في تقريرمصيره السياسي والاجتماعي والمستقبلي وهي بالنسبه للجانب الكردي من الأولويات المبدئية ، والقومية والوطنية والاخلاقية ، بعكس رؤية الانظمة العربية الاستبدادية التي لاتضعها في سلم الاولويات فحسب بل لاتجد لها مكانا في مشاريعها واجندتها وأمام ذلك لن يترك الاكراد مصيرهم للقدر الى مالانهاية واذا ما رفض الآخرون الشعور بالهم الكردي بما هو قضية شعب محروم من حقوقه وجزءً فاعل من الحركات الوطنية في بلدان المنطقة وفي طليعة حاملي مشاريع التغيير الديموقراطي ، فان الاكراد (أو القسم الاكبر منهم) يشعرون بأن من واجبهم ومن حقوقهم في آن واحد التمسك بهويتهم الذاتية القومية والعمل على بلورة وتثبيت هذه الهوية وتوفير شروط ديمومتها بما يترتب عليها من مطالب واهداف وقد نجد في نتائج افرازات الحرب البارده ومقدمات النظام العالمي الجديد حقائق جديده ومنها اعادة الاعتبار لحق الشعوب في التحرر وما على الكورد الآن إلا العمل على تحسين هذه النتائج لصالحهم كما يفعل الآخرون ، والتوصل الى حل ديموقراطي للقضية الكردية على الصعيد العربي وهو بالاساس ضرورة عربية في سبيل التغيير والتقدم ولن يكون ذلك

الحل المنشود مقبولا بأقل من الاعتراف بحق تقرير المصير والمتجسد بالخيار الفدرالي .

البرنامج البديل :

من تجليات الافرازات والمعطيات الجديده التي لايمكن التستر عليها أو انكارها افلاس المشاريع والبرامج التي حملها التياران القوميان المتشددان البعثي والطوراني في بلدان العراق وسورية وتركيا وتيار الاسلام السياسي الخميني – الشيعي في ايران ،ونظيره السني في الاحزاب التركية الدينية ليس بخصوص القضية الكردية في البلدان الاربعة ومضاعفة تعقيداتها وسقوط حلولها العسكرية والامنية فحسب بل حيال قضايا شعوب تلك البلدان القومية والاقتصادية والاجتماعية ، لقد حملت هذه الانظمة بكل عناوينها وشعاراتها البراقه وميولها واساليبها بذرة سقوطها منذ أن قامت على اساس دكتاتوري ، والحكم الشمولي وسلطة الحزب الواحد ، وفزاعة الاحكام العرفية والاخطر من كل ذلك عندما صادرت وجود وحقوق الآخر الكردي وعملت به فتكا وابادة وقهراً بدوافع عنصرية ومذهبية وعقائدية . لذلك وامام هذه الحقيقة الساطعه هناك حاجة ماسة وموضوعية الى نهج جديد واساليب جديده وبرامج ومشاريع حديثة للاحاطة بكل المسائل المطروحه للحل وفي مقدمتها القضية القومية الكردية نعم هناك ضرورة لتطبيق ما تستدعيه شروط دمقرطة الدولة والمجتمع وتحقيق الاصلاح السياسي والتغيير خاصة أن الوقت يشهد تسارعا في وتيرة الانفتاح الليبرالي اقتصادياً مما يخلق تناقضا واخلالا بالتوازن يضران بمصالح البلاد .

صداقة تستوجب المصارحه :

الوطنيون والديموقراطيون الكورد والعرب مسؤولون عن صيانة وتعزيز العلاقات التاريخية بين الشعبين ، والمسؤولية العربية تأتي بالدرجه الاولى والاساس لكونها تنبع من واقع القومية السائدة بالنسبه للاكراد وما تتطلبه من واجبات اضافيه كسلوك التراجع عن الخطأ في اضطهاد وحرمان شعب صديق خلال عشرات السنين .

ينتظر الكورد من الصديق العربي ان يعترف علانيه بالشعب الكردي كشعب وقضيه وحقوق وان يحترم ارادته في تقرير المصير .

ينتظر الكورد من الصديق العربي ان يقبل بالشراكة العادلة اذا ارتضى الكورد بالاتحاد الاختياري وان لايتردد في ادانة مشاريع التعريب اينما حصلت والاعتذار عما لحق به من ويلات ومآسي جماعية وفردية وقومية .

ينتظر الكورد من الصديق العربي ان يتضامن مع كفاح الشعب الكردي العادل في البلدان والمناطق الاخرى كما هو حال الكورد عندما يدعم نضال شعب فلسطين والقضايا العربية الاخرى . 67

ينتظر الكورد من الصديق العربي ان يكون سباقا الى تحقيق حل عربي للمسألة القومية الكردية كخطوة حضارية معبرة في المنطقة تؤهله لمواجهه التحديات في المنطقة وفي العالم .

اما بخصوص كارثة – اربيل – التي تظهر في بشاعتها وشكلها حقداً عنصرياً بغيضا تهدف بالاساس الى فك عرى الصداقة بين الكورد والعرب فانها وفي المنظور القومي والوطني الكردي المسؤول ولدى نخبنا الثقافية ليست من صنع العرب كشعب بقدر ماهي من شطط وانحرافات تيارات سياسية شوفينية عربية وغيرعربية حاكمة وتنفيذ افراد ومجموعات عقائدية اصولية مغسولة الدماغ ، ومرة اخرى وامام مثل هذه الاحداث الجسام والظروف المحيطه بها والتأويلات التي تلفها من المناسب بل من واجب الصداقة

أن يقوم الوطنييون والديموقراطيون العرب في كل مكان بادانه هذا العمل وفي الوقت ذاته بتحديدا الموقف المعلن والصريح حول حق تقرير مصير الشعب الكردي . وليعلم المتربصون ان الاكراد لن ينجروا الى مواجهات ذات طابع عنصري وهم كطلاب حق وعدل وديموقراطية سيمدون يد الصداقة الى جميع شعوب المنطقة وفي مقدمتهم الشعب العربي وسيؤكدون للعالم اجمع انهم دعاة الحوار والتآخي والتعايش السلمي وان مناطقهم المحرره في كردستان العراق ستبقى موئلاً لكل الاحرار والمكان الانسب لحوار الثقافات والاقوام وواحة ديموقراطية حقيقية في زمن النظام العالمي الجديد لحل المسألة القومية على قاعدة الاعتراف بالآخر والتعددية والسلام القومي والاجتماعي .

ارهاب – الاسلام السياسي - كرديا : " شيخ زانا " نموذجا

عادة كانت القيادة السياسية في كردستان العراق تنتهج سبيل التكتم الاعلامي حيال شبكات الارهاب التي يجري تفكيكها بعدالقبض على

رؤوسها ومنفذي مخططاتها التدميرية والترويعية وكانت تتخذ جوانب الحيطة والحذر في تعامل اجهزتها الامنية والقضائية والاعلامية مع ارهابيي جماعات – الاسلام السياسي –في المنطقة الكردية وبينها عناصر من بلدان عربية واسلامية , واغلب الظن انها كانت تقوم بذلك بدوافع مراعاة مشاعر المؤمنين واحترام قدسية الدين الاسلامي الراسخة في قلوب الاغلبية من ابناء كردستان وطمأنة جمهور المواطنين بأن حياتهم في أمن وأمان والحيلولة دون اثارة مشاعر الاحتقان وردود الفعل الانتقامية ذات الطابع العنصري والديني والسياسي في مجتمع كردستان المسالم والمتسامح .

وعندما صرح السيد رئيس حكومة اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني قبل أيام ان وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ستنشر قسما من اعترافات واعمال شبكة – شيخ زانا – الارهابية على الملأ المتورطة في بعض العمليات في العاصمة هولير وقسم آخر يتضمن شرائط فيديو وصورا ووثائق تقشعر لها الأبدان سيتم توزيع بعض منه وليس كله على القوى السياسية الحليفة والصديقة كان واضحا من اقواله ان هناك تحولا في وسائل مكافحة الارهاب في الاقليم بعد ان – بلغ السيل الزبى – كما يقال وان المزاج الشعبي العام بات مهيئا لاستيعاب جرائم المتاجرين باسم الدين وأنه آن الأوان للكشف عن الحقائق مهما كانت مفاجئة ومثيرة للعجب والتساؤلات خاصة بعد ان عاهد السيد رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني بعيد انتخابه بمواصلة محاربة الارهاب ليس في كردستان فحسب بل في عموم العراق .

المتمعن في اعترافات وافعال واهداف – شيخ زانا – وافراد شبكته يتوصل بسهولة الى جملة من الاستنتاجات ومنها :

1 – ان تجربة كردستان الفدرالية الفتية في البناء الديموقراطي والاقتصادي والثقافي التي هي محصلة عقود من الثورات والانتفاضات والكفاح وثمرة الدموع والدماء ستبقى مستهدفة ليس بالطرق العسكرية التقليدية والحصار الاقتصادي فحسب بل بالوسائل الاخرى التي يصعب حتى التكهن بها ومن جملتها مبادىء الدين وزرع ثقافة الانحلال الخلقي وترويج المخدرات بين الناشئة ونشر تعاليم العدمية القومية والسياسية باسم الدين او الحداثة الزائفة لا فرق والاستهتار بالتاريخ والقيم والروادع الخلقية حتى يصل مجتمع كردستان الى دائرة فقدان المناعة والحصانة الى درجة يمكن النيل من حاضره بسهولة ومن ثم مصادرة مستقبله .

2 – تنظيم– شيخ زانا – كامارة في اطار منظمات – الاسلام السياسي – يبلغ الذروة في ميكيافيليته المفرطة باستخدام الجنس في خدمة الايمان حسب اعتراف الصوت والصورة والذي يعيد الى الاذهان رواية معترف سابق من الارهابيين عندما رتبوا له احضار مجموعة من الحسناوات بلباس حوريات الجنة وهن بانتظار استشهاده لتحقيق التواصل وبالطريقة ذاتها افتى هذا التنظيم مشروعية استخدام الجنس الآخر لاستمالة الشباب الى شبكته الارهابية بل ان رأس الشبكة وعقلها المدبر يعترف بان له عشيقات للاستفادة منهن في دعوة الجهاد والحصول على المعلومات وهذا يكشف من جديد نظرة الاصوليين المتخلفة الى دور المرأة في الحياة الاجتماعية باستخدام قدسيتها ومكانتها كأم ومربية ومبدعة وينبوع لاستمرارية الحياة وقودا في مخططاتهم الجهنمية .

3 – يمارس التنظيم ذبح الانسان من الوريد الى الوريد كجزء من التدريب الروتيني على الجهاد في سبيل الله وحتى يتعود اعضاءه على الذبح وتدفق الدماء البشرية دون ان يصابوا بالذعر والرهبة كما

حصل مع المواطن – الدهوكي – الذي ينتظر دوره للانتقال الى عائلته من مكتب السفريات في هولير وذلك الصبي المفجوع بائع البزورات على ارصفة شوارع هولير الذي احضروه لشراء غلته وجردوه من ملابسه وتناوبوا على اغتصابه لاختبار فحولتهم بذلك الفقير البائس الذي يعيل ابا مقعدا ومن ثم وضعوا راسه الصغير على المقصلة طالبين منه اعلان الشهادة التي لم يكن عالما بها واجبروه على ترددها كلمة كلمة ليغوص السكين بعد ذلك في رقبته الطرية ويكتمل ايمان المجاهدين في سبيل الله .

4 – هذا التنظيم الذي حدد له مجال عمله في رقعة جغرافية مرسومة ليس مقطوع الجذور مع المحيطين العراقي والاقليمي كما جاء في اعترافات العقل المدبر واعوانه وقد لا تقتضي مصالح الامن القومي الكردستانية في نشر بعض الجوانب ولكن الخيوط الاستخباراتية الخارجية ظاهرة بوضوح في اعمال ووسائل التنظيم ونكتفي هنا بمثال واحد عندما يرعى رأس التنظيم – وهومهندس وغني مقتدر – شابا ويقدم له الالتزامات المالية ليتابع دراسته الثانوية ثم يرسله الى كلية الشرطة وبعد ذلك يدفعه للالتحاق بمؤسسة الامن العام ويطلب منه الاذعان لاوامر مرؤوسيه وكسب ثقتهم ومحاولة السفر مع الوفود الامنية الى خارج البلاد وذلك للاطلاع على علاقات الادارة الكردية مع الدول والحكومات ان كل ذلك قد حصل بطلب من الاسياد الحقيقيين للتنظيم خارج كردستان في اطار كما ذكرنا التحالف بين انظمة الاستبداد وجماعات الاسلام السياسي والتيارات القومية العنصرية وبينها ايتام نظام البعث المقبور في العراق .

5 – ان ما ظهر من بدع وانحرافات وشذوذ بالترافق مع عمليات التفجير والذبح وتقطيع الاجساد من افراد هذه الشبكة المرتبطة عضويا باحد امراء – القاعدة – لا تختلف عن مثيلاتها في مناطق

وبلدان اخرى من جانب المنظمات الارهابية وهي تجسد بوضوح النهج الحقيقي للاسلام السياسي استخدمت كوسائل منذ ظهوره كتيار سياسي حيث تفوق في بشاعته واستهتاره بقيم الدين والمبادىء الانسانية على جميع اصناف والوان الاعمال الارهابية لدى مختلف شعوب العالم واديانه في كافة اصقاع المعمورة .

6 – في المرحلة الراهنة التي يجتازها شعب كردستان العراق وتمر بها حركة التحرر القومي الكردي في المنطقة يشكل – الاسلام السياسي – بتنظيماته وتفرعاته وعقيدته ونهجه الاصولي وممارساته العقبة الاولى والاساسية امام العملية السياسية الديموقراطية في المجتمع الكردي والتحدي الاخطر لنجاح او تلكؤ الحل السلمي للقضية الكردية عبر الحوار والتوافق الوطني مع الشعوب الاخرى وهو بالتالي المصدر الاول في تشويه الوجه الحضاري المتسامح المسالم لحركة النضال الكردي من اجل الحرية والسلام .

7 – يتبين ان العاملين في مجموعات الارهاب في كردستان قديما وحديثا من تنظيمات وافراد والمتورطين في جرائم ضد الانسانية من اغتيالات وذبح وقتل جماعي عبر التفجيرات والعمليات الانتحارية يتحدرون باغلبيتهم الساحقة من الاحزاب الاسلامية الكردية وخرجوا منها او عليها بعد أن تشبعوا فكريا من آيديولوجيتها الاصولية هذه الاحزاب التي ظهرت حديثا بدعم التنظيم الدولي للاخوان المسلمين والاموال السعودية والايرانية على وجه الخصوص ولم يكن لها اي وجود او دور في الحركة التحررية الكردستانية طوال تاريخها ولبعضها الآن ممثلون في البرلمان وحصة في الحكومة الموحدة المزمع الاعلان عنها قريبا , هذه الوقائع احوج ما تكون الى المراجعة واعادة النظر من جانب القيادة السياسية الكردستانية ورئاسة وحكومة الاقليم وذلك اذا أرادوا تجفيف منابع الارهاب واستئصال جذوره قبل

ان تتفاقم تبعات الحقائق المرة على الارض وفي الوقت ذاته على أحزاب ومنظمات – الاسلام السياسي – الكردية ان تعيد النظر في برامجها وخطابها السياسي وتقوم بدورها في مواجهة الارهاب بشفافية ووضوح ودون تردد وان تعود الى مفاهيم الايمان والعبادة بعيدا عن زج الدين بالعمل الحزبي والسياسي اذا ارادت خدمة الشعب والوطن وذلك التزاما بالمصالح الاستراتيجية لشعب كردستان وبميثاق البرلمان وبرنامج الحكومة ودرء للاخطار وحقنا لدماء الابرياء ورحمة بمجتمع كردستان المتعدد القوميات والاديان والمذاهب والمتسم تاريخيا بالتعايش السلمي والتسامح وقبول البعض وحري بها ان تتعظ من تجارب الآخرين القريبين والبعيدين وما عاناه بعض المجتمعات من شرور- الاسلام السياسي - وتجلياته كا الطالبان والقاعدة والاسماء والمسميات الاخرى وما جّرت من نزعات تكفيرية وميول دموية وجرائم بشعة وفتن وحروب اهلية, والا فان هذه الاحزاب وبوضعها الراهن يمكن ان توصف على ضوء الاصطفافات السياسية بان بينها وبين جبهة الاعداء والخصوم خيط رفيع اذا لم نقل اكثر من ذلك وعليها تدارك كل التداعيات وتحمل كل المسؤوليات القومية والوطنية والاخلاقية وهنا يتعين على المثقفين الكرد بجميع ميولهم طرح الموضوع على بساط التداول والنقاش ومواجهة الواقع بكل وضوح وبكثير من الجرأة والمسؤولية.

73

كيف السبيل لمواجهة ارهاب جماعات " الاسلام السياسي " في كردستان ؟

شكل الأداء البارع الجديد لرئيس ووسائل اعلام واجهزة أمن فدرالية حكومة اقليم كردستان العراق في التعامل مع عدد من الشبكات الارهابية المرتبطة بجماعات – الاسلام السياسي – والذي اتسم بالموضوعية والدقة تقليدا جديدا في الحياة السياسية والادارية لشعب كردستان يضاف الى انجازات التجربة الديموقراطية الفتية وخصوصيتها , فبالاضافة الى ما عبر عن اهتمام وحرص على سلامة وأمن المواطن وتحمل المسؤولية في حمايته وتوفير مستلزمات عيشه بكرامة بما فيه ردع المعتدين وانزال العقاب العادل بهم فانه جسد حالة مستحدثة بانتهاج المكاشفة في العلاقة مع المواطن الكردستاني اولا بنشر اعترافات المذنبين بالصوت والصورة ومن خلال الصحافة ثم بابلاغ الاحزاب السياسية عن جوانب اخرى من

اعمال الاجرام حالت اسباب أمنية ومصالح قومية عليا دون نشرها عبر وسائل الاعلام , كل ذلك يصب في مجرى مصارحة الرأي العام الكردستاني واشراك اوسع القطاعات الشعبية في عملية تقييم ما حصل من فظاعات واعمال منافية للطبيعة الانسانية في شبكة – شيخ زانا – وغيرها ومن ثم المساهمة في استئصال جذور ارهاب هذه الجماعات المرتبطة بمنظمات الارهاب العالمي بشتى السبل الثقافية والتربوية والسياسية .

بالرغم من ان الوقت ما زال مبكرا لاختبار درجة التجاوب الشعبي مع المبادرة الحكومية المتقدمة هذه الا انه لايمنع من بحث سبل تهيئة الاسباب لتنشيط وتفعيل الاهتمام بظاهرة ارهاب – الاسلام السياسي – واستنفار مختلف القوى الحية في مجتمع كردستان للتصدي كل من موقعه لتحدياته الحقيقية راهنا ومستقبلا ومخاطره المحدقة بتجربة الكرد الفدرالية الديموقراطية ووحدتهم الوطنية وسلامة اجيالهم والتي تتلخص في :

التحدي الاول : بالمضي في انجاز المهام المنصوصة عليها في تشريعات وقوانين المجلس الوطني الكردستاني – البرلمان – وبرنامج التحالف الكردستاني الانتخابي وبنود خطاب القسم الذي عرضه السيد رئيس الاقليم امام ممثلي شعب كردستان وبرنامج حكومة الاقليم تجاه القضايا العامة والذي يجري العمل به حتى الآن والتي تجمع بصورة واضحة على بناء العراق الفدرالي الديموقراطي التعددي والتوافق على دستور عصري حديث يضمن حق الكرد في الفدرالية الاختيارية والشراكة العادلة مع العرب في السلطة والثروة واعادة كركوك والمناطق المعربة الاخرى الى حضنها الكردستاني وازالة آثار التعريب والتهجير القسري وتوحيد الادارتين في كل من اربيل والسليمانية والتوصل مع ممثلي القوميات الكردستانية الاخرى

(تركمان – كلدان – آشوريين – عرب) الى قواسم مشتركة بتعزيز مكاسبها القائمة وترسيخ حقوقها المعترف بها حسب مبدأ تقرير المصير والتوافق على حلول لقضاياها المطروحة على قاعدة المصير الواحد والمصالح المشتركة في ظل التعايش السلمي وفي اطار فدرالية كردستان الديموقراطية التعددية .

التحدي الثاني : عدم الاذعان لضغوط الارهابيين مهما بلغت اعمالهم الاجرامية وذلك بالتمسك بقوة بمبدأ تحقيق الديموقراطية كاملة في كردستان ومأسسة الادارات الحكومية واطلاق منظمات المجتمع المدني ومدها بوسائل الدعم وتعزيز مكانة القضاء العادل وسيادة القانون والقيام بالاصلاح في شتى الميادين ومحاربة الفساد ومحاسبة المفسدين والحفاظ على الثروات الوطنية وممتلكات الشعب وتحسين الحالة المعيشية للطبقات الفقيرة وتطوير البرامج التعليمية والثقافية والاهتمام بامور الشبيبة والمرأة وبالتالي المضي قدما ودون توقف في مواصلة الحرب على الارهاب بكافة السبل والوسائل الممكنة .

التحدي الثالث : تطوير وتشجيع المساهمات الجماهيرية في عملية مراجعة وتقييم ونقد ممارسات جماعات- الاسلام السياسي- واطلاق حريتها وافساح المجال امام نشر مواقفها في وسائل الاعلام بزيادة تخصيص البرامج والندوات المباشرة حول الموضوع واشراك سائر القطاعات فيها خاصة المرأة والشبيبة والمتدينين المتنورين والعلمانيين ومن الملاحظ ان هناك اهتمام ملحوظ من جانب المواطنين في متابعة اسباب ونتائج وتبعات اعمال الشبكات الاخيرة لجماعات الاسلام السياسي وخاصة شبكة – شيخ زانا – وكان أمرا ملفتا وذا دلالة قيام المصلين بصورة عفوية في احد اكبر جوامع

هولير بطرد امام الجامع خلال القائه خطبة الجمعة والمعروف بموالاته لارهابيي -الاسلام السياسي- .

التحدي الرابع : مدى قدرة القيادة السياسية والسلطات التنفيذية والتشريعية في كردستان بمواصلة ادارة الصراع المندلع مع جماعات – الاسلام السياسي - بروية وتخطيط وهدوء واستثمار اللحظة الراهنة التي تشير الى هبوط سمعة هذه الجماعات نحو الحضيض وذلك بمماشاة نوع من الثورة الثقافية بين صفوف الشعب ضد ممارسات وجرائم ومخاطر هذه الجماعات وقيامها في الوقت ذاته باتخاذ الخطوات اللازمة من ادارية وتشريعية وقانونية وامنية باتجاه اعادة النظر في وجود وشرعية وهيكلية وبرامج منظمات واحزاب – الاسلام السياسي – التي كانت ومازالت تشكل ينبوعا لكل شبكات الارهاب العاملة في كردستان ولا تتمتع بأي تاريخ نضالي في حركة التحرر القومي الكردستانية وظهرت حديثا بعد الموجة – الخمينية – والحركة الجهادية – السياسية - بدعم خارجي من جانب اطراف لا تكن الصداقة للشعب الكردي . ومن الحلول المطروحة الآن بهذا الصدد اعتماد مؤسسة اسلامية مدنية ديموقراطية شفافة في كردستان باشراف حكومة الاقليم تقوم بواجباتها الدينية والروحية والخيرية والتربوية والارشادية حسب أجندة رئاسة وحكومة الاقليم ومصالح شعب كردستان المتعدد القوميات والاديان والمذاهب وتدخل ضمن صلاحيات مهامها ادارة الجوامع ودور العبادة والمدارس الدينية وكل الجمعيات ذات الطابع الديني وكل مؤمن مسلم او عالم او امام او رجل دين يمكن ان يقدم خدماته اذا أراد عبر هذه المؤسسة البعيدة عن الاحزاب والعمل السياسي ويمكن تطبيق هذه الصيغة على اوضاع سائر الديانات الكردستانية من مسيحية وازيدية وغيرهما.

التحدي الخامس : شعب كردستان بكل مكوناته القومية والدينية واطيافه السياسية امام محك الاحداث الجسام في مرحلة بالغة الدقة والخطورة ان كان حول جدارته في التمتع بالحياة الحرة الكريمة او دوره الايجابي المؤثر في بناء العراق الفدرالي الديموقراطي الجديد او في تقديم تجربته نموذجا للحل السلمي للقضية القومية وتجسيدا متقدما للعلاقات الاخوية بين الكرد والعرب والتغيير والاصلاح في المنطقة او في مدى قبوله او رفضه في اعادة عقارب الساعة الى الوراء أو كما يقال – اعادة التاريخ لنفسه – من جديد بزجه في أتون وشرور – الاسلام السياسي – و- الطائفية السياسية – والصراعات الدينية – التي لم تجلب للكرد منذ الصراع العثماني – الصفوي في القرن الخامس عشر وطوال عقود القرن التاسع عشر والعشرين سوى الدمار والخراب والابادة والاقتلاع وحالت دون تحرره وخلقت له العداوات مع شعوب وقوميات وأديان ما زالت آثارها بادية حتى الآن .

شعب كردستان رفض – المسيحية السياسية – عندما تصدى لجحافل نبلاء وأمراء واقطاعيي اوروبا ومرتزقتهم خلال العدوان باسم الدين والصليب ولغايات استعمارية تسلطية على شعوب الشرق في القرنين الحادي والثاني عشر بقيادة ابن – هولير – صلاح الدين الايوبي وهو كفيل اليوم وفي بداية القرن الحادي والعشرين بالتعامل الشجاع والمسؤول والمواجهة السياسية والثقافية والوطنية مع جماعات – الاسلام السياسي – للحفاظ على الموقع الحضاري والوجه المتسامح المسالم لعاصمته الفدرالية – هولير – ومكتسباته القومية والديموقراطية والاجتماعية والثقافية التي حققها بدماء الشهداء وتضحيات ابنائه خلال عقود, انها حقا احدى مفارقات التاريخ المثيرة !!!

78

عودة الى

" ثلاثيّ " زمن الردّة

في سياق استكشاف جوانب المشهد الفكري – الثقافي في ساحاتنا الوطنية بعد عملية المخاض الأليمة والمعقدة والمستمرة على الصعيد الكوني منذ حوالي العقد والنصف من السنين وتحديدا بعد سقوط جدار برلين وانهيار منظومة الدول الاشتراكية واختلال موازين القوى ليس بين القطبين العالميين وحلفي الناتو ووارسو بل بين عالمين بكل أبعادهما التاريخية والحضارية والأخلاقية وعلى امتداد كوكبنا وكل القارات والبلدان عاكسا نتائجه وآثاره العميقة في عالم حركات التحرر وبصورة أساسية في عقول وأذهان الملايين من الذين يشكلون الجسم البشري وأداة الحراك المجتمعي من النخب الثقافية والسياسية , ومن شدة وقع الزلزال ما برح ابناء الجيل المصدوم يعاني النتائج المترتبة على أرض الواقع بأشكال متباينة بين مستوعب ومتقبل ومنتقد لما استجد من وقائع موضوعية وتغييرات في صلب المعادلة السياسية المنظمة للعلاقات الدولية بما فيها أسس التحالفات والتكتلات التي اهتزت وانهارت لتفسح المجال لبروز نوع جديد من التعامل بين الدول والشعوب , وبين رافض لمعطيات الواقع الجديد ومتمترس وراء الآيديولوجيا وحارس عليها خوفا من أي مساس بحقائقها المطلقة . ويجد هذا الخندق – اذا صح التعبير – موئلا يتسع لاصناف ثلاث من الاتجاهات السياسية لعبت أدوارا في تاريخ المنطقة وتمتد جذورها الى الاوساط الاجتماعية والثقافية وبصماتها بادية في تشكيلات الدولة الوطنية المستبدة بعد الاستقلال .

أولها بقايا ورثة حكومات البورجوازية الوطنية ونسختها الاشد استبدادا المتجسدة في أنظمة الحزب الواحد الوراثية ونموذجها سلطة البعث المنهارة في العراق التي ضربت مثلا في ممارسة الدكتاتورية المتدرجة من التحكم بصورة بيانية هابطة باسم الشعب ثم الطائفة ثم الحزب ثم القبيلة ثم العائلة وصولا الى الفرد الواحد الضروري الأحد , والبعض ولا أقول حتى الأغلبية من الذين تشربوا من الثقافة القومية لأحزاب البعث وحركة القوميين العرب والحركة الناصرية , هذا الصنف فشل فشلا ذريعا في قيادة الدولة والمجتمع وألحق ضررا بالغا بالقضية الوطنية ونسف الوحدة الوطنية من الأساس وأوقف حركة التطور الطبيعي على الصعد الاقتصادية والتنموية والبشرية وأسس لثقافة عنصرية – طائفية تلغي الآخر المخالف بالحديد والنار , ولم يتورع في استخدام كل الوسائل في سبيل الحماية الذاتية بما فيها توجيه أنظار العامة الى الأمور الجانبية وتسعير الصراعات ذات الطابع القومي والديني والطائفي وفي العقود الأخيرة حوّل موضوع البقاء والاستمرارية هما أساسيا مجندا كافة امكانيات الوطن والدولة بما فيها الميزانية العامة في معركته الرئيسية أمام التحديات المحدقة بالنظام وليس بالشعب وسيادة الوطن (هناك بلدان مازالت أراضيها محتلة) استنادا الى منظومات أجهزة الأمن المقامة خصيصا لهذه المهمة وتشكيلات عسكرية مضمونة الولاء للحاكم , رغم أن كل الدلائل تشير الى فوات أوان أنظمة الاستبداد في المنطقة والتجربة العراقية خير برهان الا أن البقية الباقية ما زالت تناور لتزيد من عمرها أياما وشهورا وبدلا من الانسحاب الطوعي الهادىء عن المسرح وتسليم السلطة لاصحابها الشرعيين من ممثلي الشعوب وقواها الديموقراطية وتعبيرات المجتمع وممارسة النقد الذاتي الشجاع فانها اختارت درب المواجهة

والاصرار على المضي في درب الخطيئة بتسخير أجهزته وأدواته وأقلامه لصالح الارهاب والتحول في أكثر الأحيان الى موقع المخطط والممول والمنظّر والمنطلق لعمليات ابادة البشر بالسيارات المفخخة والاعمال المشينة في الذبح والاغتيالات والتدمير وبسبب الدور الاساسي لانظمة الاستبداد في العمل الارهابي الجاري في العراق ولبنان بصورة خاصة وفي بلدان أخرى بالمنطقة عموما فان نمط ارهاب الدولة هو الطاغي الآن حتى لو كان المنفذ فردا أو مجموعة أو منظمة لأن الاعمال الارهابية أولا وآخرا أعمالا سرية لا تنفذ بالدبابات والطائرات والفيالق العسكرية وقد يكون المنفذ جزء من المنظومة الأمنية أو مرتزقا أو مأجورا بدوافع المصلحة والآيديولوجيا القومية والدينية والمذهبية .

وثانيها جماعات – الاسلام السياسي – المنبثقة من تربة االافكار الظلامية – التكفيرية متخذة العنف الأعمى سبيلا الى السيطرة وطريقا وحيدا الى السلطة , انتهزت مرحلة الحرب الباردة لتلحق بالمشروع الغربي وتتجّند في طليعة صفوف المرتزقة في أفغانستان ممتطية موجة الحركة – الجهادية – التي نالت بركة ودعم القوى الدولية والاقليمية المناوئة لمصالح ونفوذ كتلة المعسكر الاشتراكي السابق لقاء اقامة نظام – طالبان – البائد السيء الصيت كنموذج لهمجية القرون الوسطى مسيء للاسلام والمسلمين , وعلى نفس منوال نهج أنظمة الاستبداد الشمولية وبعد أن عجزت هذه الجماعات عن تحقيق أهدافها وتمارس المراجعة والنقد الذاتي تمادت في غيّها وذهبت بعيدا في ممارسة أسوأ أنواع الأعمال الارهابية بعد أن انتقلت من موالاة حليف الأمس سيدها ومصدر نعمتها – الشيطان الأكبر – الى أحضان توأمها في الاصولية – الشيطان الأصغر – من أنظمة الاستبداد في المنطقة وأيتام نظام البعث العراقي المنهار .

وثالثها مجموعات صغيرة وأفراد من الفئات المثقفة كانت محسوبة يوما ما على جبهة اليسار ارتدّت وقفزت بسرعة – البرق – من الأممي الى القومي الشوفيني دفعة واحدة تقوم بدورها التنظيري للفكر القومي الشمولي وتحاول عبثا ايجاد مخرج لأزمة أنظمة الاستبداد وتدافع بأمانة عن جرائم الارهابيين وتطلق على انجازاتهم في ذبح البشر – مقاومة وطنية - . خلاصة القول وكما يظهر من سياق الأحداث فان كلا من الصنفين الأخيرين (الاصوليتان الدينية والعلمانية) لم يكونا صادقين في يوم من الأيام للمبادىء التي تغنوا بها والاهداف التي وقفوا من ورائها ولذك سرعان ما عادوا الى الجذور وانطلقوا من جديد في خدمة الفكر القومي العنصري ليؤسسوا جميعا نواة تحالف ثلاثي من أصحاب الآيديولوجيات الخاسرة والمشاريع الفاشلة يتخذ الارهاب نهجا له .

ماذا عن السياسة الكردية لهذا الحلف الظلامي ؟

يبدو أن أحد أكثر المواقف التي توحد الأصناف الثلاث هو الموقف من الكرد والقضية الكردية وهنا لا بد من التأكيد بأننا بصدد أعداء وخصوم حرية الشعب الكردي وحقه في الحياة ولسنا في موقع سرد تحليل مقارن أو تفاضلي بين نظرة وأخرى بل أمام حقيقة مرة ودامغة تتراوح بين الرؤية الاستئصالية وابادة الجنس – والقبور الجماعية وحلبجة شواهد – وتغيير التركيب الديموغرافي والتهجير وتغيير القومية والأسماء وتزوير التاريخ وتشويه الجغرافيا وانكار الوجود كشعب ومصادرة حق تقرير المصير , وقد لاحظنا ذلك الاستنفار الواسع لأقلام مثقفي مختلف هذه الاصناف (منابر اعلام أنظمة الاستبداد وما أكثرها , والأساتذة فهمي هويدي , جوزيف سماحة , بثينة شعبان , أحمد الربعي , عزمي بشارة , تركي علي الربيعو الخ ... والقائمة طويلة) عشية مناقشة وصياغة الدستور العراقي ليس

من أجل اغناء المناقشات أو التوصل الى توافق بين مكونات الشعب العراقي وتعزيز الثقة والمصالحه بين أطيافه ومناصرة مبدأ تقرير المصير للشعوب والقوميات بل من أجل تسعير الخلافات القومية وتأليب العرب على الكرد والسنة على الشيعة بهدف اعادة الوضع الى الوراء والتخريب على العملية السياسية الجارية لبناء العراق الديموقراطي الفدرالي الجديد بالرغم من أن نجاح شعب العراق في هذه المرحلة وتخطي المصاعب الراهنة يشكلان انتصارا لجميع قوى التقدم والتغيير الديموقراطي في الشرق الأوسط وتتويجا لائقا لصدقية شعوبنا وجدارتها في التمتع بالحرية والحياة الكريمة .

قراءة سريعة للآراء والمواقف التي ظهرت في الاشهر الثلاث الأخيرة التي ظهرت حول العراق والكرد والعرب في الفضائيات والصحف من عدد من مثقفي حلف الارهاب هذا تقودنا الى استخلاص نتائج تؤكد توافق الجميع وسواسيتهم أمام الحالة الكردية في بناء الموقف الخاطىء المسبق المخالف للحقائق التاريخية والوقائع الجغرافية والأخلاق السياسية المستندة على مبادىء الحق والعدل حيث الجميع يشتركون في قراءة خاطئة للتاريخ الكردي وجغرافية موطنه الاصلي كردستان , وتجاهل وجود شعب من السكان الأصليين في المنطقة وبالتالي عدم التسليم بحقه في تقرير المصير , والتوجه نحو معالجة الوجود الكردي والشعوب والقوميات الأخرى غير العربية بالعقلية الاستئصالية وبالوسائل الأمنية والعسكرية وعبر الثقافة العنصرية بتطبيق مخططات التعريب والتهجير , ولا ندري لماذا يتعامى هؤلاء المثقفون عن رؤية الحقيقة والواقع بأن الكرد يتصدرون الآن معركة الدفاع عن الديموقراطية ويرفعون لواء التغيير والاصلاح ويتمسكون بتثبيت حقوق المرأة والقوميات وحرية الاديان والمذاهب ويناضلون من أجل ابعاد الدين عن السياسة ويستميتون في

سبيل دولة علمانية ليبرالية ديموقراطية اتحادية ويطالبون بالشراكة العادلة في توزيع السلطة والثروة , او ليس كل ذلك ما تصبو اليه شعوبنا في الشرق الأوسط ؟ او ليس كل ذلك من شروط ودعائم بناء المجتمع المدني والتقدم والرقي الذي نعمل من أجله ؟ اذا لماذا هذا العداء المسبق ولمصلحة من ؟

لاسبيل لاجتثاث جذور الارهاب الا بانجاز الحل الديمقراطي للمسألة القومية

مدخل:

خلفت الكارثة الفظيعة التي حلت في الحادي عشر من ايلول / سبتمبر/ 2001 في كل من – نيويورك – وواشنطن- ردود افعال متفاوتة ومتباينة خاصة بين اهل الفكر والثقافة ووسائل الاعلام في كافة اصقاع الكرة الارضية، ومهما اختلفت الاراء حول تقييم الحدث فلا شك ان الحادي عشر من سبتمبر سيشكل منعطفا تاريخيا نحو تأسيس مرحلة جديدة ليس في طبيعة العلاقات الدولية فحسب بل على صعيد تشكل حالة سياسية وثقافية في عقول واذهان الملايين تدفع نحو بناء نظري- فكري متطور يصب اساساً في استكمال شروط قيام النظام العالمي الجديد، بكل مميزاته ودلائله وآثاره القريبة والبعيدة على مسار البشرية ومستقبلها.

وقبل الخوض في صلب موضوعنا هذا لابد من الاشارة الى ضرورة التمييز في موضوعة الارهاب بين تعريفه والموقف منه ، وبين الموقف من سياسات الحكومات الامريكية وحكومات الغرب عموماً وضرورة عدم الخلط بين الموقفين وبشكل تعسفي وترك الامور الى طبيعتها التي لا تنفي وجود علاقات متبادلة مباشرة وغير مباشرة، بين جميع مظاهر الحياة واحداث العالم في المستويات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والتكنولوجية وفي جميع القارات والبلدان.

فالارهاب الذي يكاد يجمع المراقبون على تعريفه بـ " الاستخدام غير المشروع للقوة " والذي عانت البشرية من شروره منذ القدم تحول الان الى ظاهرة خطيرة تنذر بأوخم العواقب اذا لم يتم تدارك ضرورة معالجتها ومواجهتها بمختلف الوسائل وهي مسؤولية مشتركة وليست متوقفة فقط على الولايات المتحدة الامريكية التي تقود عمليا الحرب الكونية على الارهاب ,فرغم – عالمية- الارهاب وانتشاره في الفضاء- ما فوق القومي – الا ان

منشأ الارهاب محلي بالاساس تتنازعه دوافع الايديولوجيا، والمظلومية والقهر القومي، والوطني، والاجتماعي، وقد تمكن المحللون والمفكرون في العالم من اعادة مفهوم الارهاب منذ القرن الماضي بحيث يتوزع بين- ارهاب الدولة – الرسمي، وارهاب الافراد والجماعات, وبين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة، وبين السلطة وجزء من المعارضة, ولاشك ان الشعوب وخاصة المحرومة منها من التمتع بحق تقرير المصير تقف في مقدمة ضحايا الارهاب دائماً من السلطات القمعية الحاكمة واحيانا من داخل صفوفها، والمسؤولية الاساسية تقع على عاتق المنظومة السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة والتي تتربع على عرشها الانظمة الدكتاتورية وغير العادلة والمستفيدة والتي ظهرت اصلا بشكل لا شرعي وبمعزل عن الارادة الشعبية والانتخابات الحرة والعملية الديمقراطية، واذا كانت هناك من مسؤولية تقع على عاتق الغرب – عموماً فهي قيامه بغض الطرف في مراحل سابقة عن طبيعة تلك الانظمة الارهابية وتعامله معها وصولا الى دعمها والتحالف معها وتقديم كافة اوجه المساعدات بما فيها العسكرية والامنية واطلاق يدها في ممارسة القمع والامعان في الدكتاتورية وتجاهل حقوق الشعوب, وانتهاك حقوق الانسان, وانتهاك الحريات العامة, واعتقال وسجن افراد الشعب, ووقف مسيرة ونمو المجتمع المدني, وسحق الطبقات الشعبية الفقيرة لصالح ظهور وتوسع فئات طفيلية مستغله تصادر قوت الشعب وتنهب الدخل القومي على حساب تقدم الوطن وازدهاره ، ومن الخطأ بمكان اغفال حقيقة ان الولايات المتحدة الامريكية وعلى وجه الخصوص بعد الحرب الباردة تمضي باتجاه اجراء تغيير في استراتيجيتها العالمية وتبديل تحالفاتها السابقة باتجاه تفكيك روابطها القديمة مع

الانظمة الدكتاتورية والتيوقراطية والفاشية التي كانت تستخدمها ابان الحرب الباردة والمضي نحو تحقيق المزيد من الاستقرار والتوازن في المصالح لشعورها بالمسؤولية الكونية كقطب واحد اولا، وصيانة مصالحها الموزعة في جميع انحاء العالم ومحاولاتها في تحقيق نوع من التوافق مع مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية ,وحق تقرير مصير الشعوب واحياء المجتمع المدني وذلك حسب ماجاء في بنودوثائق "مشروع الشرق الاوسط الكبير (1)"و "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط (2) " و " منتدى مستقبل الشرق الاوسط وشمال افريقيا(3) " ومجمل الخطاب السياسي للادارات الامريكية منذ حرب تحرير الكويت من احتلال قوات نظام صدام حسين . ان نظرة فاحصة الى ردود الفعل والمواقف على الحدث- الكارثة تقودنا الى استنتاج وجود تفاوت في منهج تناول الموضوع ومقدماته ونتائجه وهذا عائد الى التناقض بين مفهومين خلفتهما الحرب الباردة، وبدأ بالتبلور الآن :

- مفهوم يدعو الى اعتبار المرحلة الراهنة منذ انتهاء الحرب الباردة بيئة –صالحة لـ - توازن المصالح – والحلول السلمية للصراعات، والمنافسة الاقتصادية الحرة، وتحقيق الديمقراطية والسلم الاهلي، واحترام حقوق الانسان والشعوب، وجواز التدخلات الانسانية بل ضرورتها، وتعتنق الاوساط الغربية الحاكمة والمعارضة عموما هذا المفهوم اضافة الى القوى المتنورة في حركات التحرر. وقوى المجتمع المدني, وحكومات عديدة في مختلف انحاء العالم.

- مفهوم آخر يرفض قبول المتغيرات ويدعو الى العودة نحو الوراء بالتمسك بالقديم وتعبر عنه الجهات المتضررة من انتهاء

الحرب الباردة، والمعادية للسلام والتطور, والعاجزة عن رؤية الحقائق الجديدة على الارض، وجانب من قوى التصنيع العسكري والانتاج الحربي- في الغرب والشرق – والانظمة القمعية الظلامية البالية، وحركات الاسلام السياسي الاصولية، وبقايا الحركات النازية والفاشية، ومخلفات اجهزة الحرب الباردة في بعض البلدان – الشرقية – وبقاياالمؤسسات الامنية وعناصر الجريمة المنظمة في تلك البلدان واصحاب الايديولوجيات القومية المتشددة الحاكمة والدينية الاصولية وقد كشفت التجربة العراقية في التحرير والتغيير الديموقراطي واعادة البناء عن اصحاب هذا المفهوم من قوى وانظمة ومجموعات وايديولجيات .

انتشار الارهاب على المستوى الكوني

هناك اسباب موضوعية قريبة وبعيدة دفعت باتجاه ازدياد وتفاقم ظاهرة العنف والارهاب في نهاية القرن الماضي – قرن الحروب وسفك الدماء – وبداية القرن الجديد ومن تلك الاسباب اختلال التوازن بين الشرق والغرب وتوسع الهوة بين الشمال والجنوب، وطول امد المرحلة الانتقالية لتثبيت النظام العالمي الجديد، وانهيار نظم الروادع الاخلاقية على المستوى الكوني، والفراغ الحاصل نتيجة التحولات وما افرز من خلل واهتزاز في العلاقات ان كانت بين الدول او بين الشعوب والاديان والطوائف او المنظمات والاحزاب. مضافا الى كل ذلك النتائج غير العادلة للحرب العالميتين الاولى والثانية وللمعاهدات والاحلاف وخاصة ما يتعلق بمنطقتنا(وعد بلفور(4) - معاهدة- سايكس- بيكو(5)- احلاف سعد اباد والمعاهدة المركزية (6)واتفاقية الجزائر(7)) من

ناحية وضع الحدود وتقسيم الشعوب وحرمان بعضها من حق اقامة الكيان الذاتي القومي (الاكراد والفلسطينييون والقوميات المنتشرة في ايران وتركياوافغانستان والاتحاد السوفييتي السابق والبلقان والامازيغ وقوميات جنوب السودان الخ ...) ، وكذلك تفاقم عنف الانظمة وغرائزها الشوفينية في خطط تغيير التركيب الديموغرافي للمناطق والاقاليم بقوة الحديد والنار وفرض استمارات تغيير القومية عنوة وتبديل اسماء البشر والقرى والمواقع الاثرية (8), واستخدام اسلحة الدمار الشامل وبينها الكيميائية (9) واضافة وابتكار اساليب جديدة للتعذيب النفسي والجسدي كما تؤكده ايضاً وثائق منظمة العفو الدولية، وانتشار مقاييس جديدة ومظاهر بشعة في بعض الساحات والمواقع التي تعاني من الحروب الاهلية والاقتتال الداخلي تستند على شريعة الغاب والذبح حسب – الهوية – القومية والدينية ، والمذهبية والحزبية. مع ما يحيط بها من تمثيل بالجثث والدوس على المحرمات.

وفي مجال مسؤولية الانظمة الدكتاتورية في ممارسة ونشر الارهاب لابد من الاعتراف بموضوعية بالحقائق المؤسفة والدامغة وعدم الهروب نحو الامام حسب نظرية – المؤامرة- الخارجية ولنبدأ بأنفسنا اذا كنا نريد فعلاً مواجهة آفة الارهاب ولنكن صادقين مع شعاراتنا المعادية للظلم والقمع والقتل والعنصرية، وبداية لابد من القول بان هناك دولا وانظمة (خاصة الانظمة المقسمة لكردستان باستثناء الحالة العراقية بعد التحرير) تمارس الارهاب او مارسته ، وتحاول الان – ركوب الموجة – وتسئ الى شعوبها صاحبة الحق ، وذلك عبر خلط كفاح التحرر الوطني والقومي باالارهاب، واستبعاد حق الشعوب في تقرير

المصير والديمقراطية والتقدم من لائحة التحرر الوطني بل محاولة تشويه هذا الحق واصحابه بوصمه بالارهاب دون وجه حق. علماً ان نفس هذه الانظمة استخدمت – ومازالت- منظمات ومجموعات وافراد في اعمال ارهابية انتقامية ضد جهات دولية واقليمية معادية لها، مثل: ايران وسورية والعراق في عهد النظام السابق وكذلك ضد قوى وافراد المعارضة الوطنية السياسية في بلدانها ثم تتخلى عنها (الجهات الارهابية) احيانا او تقايضها مع جهات دولية احيانا اخرى لمصالحها الخاصة وتحتفظ بها في اغلب الاحيان لوقت الضرورة والحاجة. في مثل هذه الحالات- المعروفة للجهات الوطنية والدولية – فان تلك الانظمة المارقة تمارس الارهاب ثلاث مرات، مرة بتأمين المأوى والتسهيلات ووسائل الدعم الاخرى للارهابيين، ومرة اخرى بتحمل مسوؤلية جرائم القتل والتصفيات التي راح ضحيتها بالمئات ، وثالثة تستمر في قمع شعوبها واضطهادها.

لاشك ان – البدء بأنفسنا – هو المفتاح والبداية السليمة للمساهمة الفعلية في مواجهة الارهاب، او ليس الجميع وخاصة اهل الفكر والرأي والقلم منوطون بمسؤولية مواجهة الارهاب مهما كان شكله وقوميته ولونه وجنسه وهل يجوز ان يحدد كل واحد موقفه بدافع مقولة – انصر اخاك ظالما او مظلوما- والتي لا تتوافق مع الحالة التي نحن بصددها الان خاصة وان الارهاب لا قومية ولا دين ولا مذهب له وهو – كوسموبوليتى – منشأ وفكرا وممارسة بل وأشد نوعه فاشية، وحقداً ، وقساوة.

النظام الدولي امام مهمة معالجة المسالة القومية

سيشكل يوم 9/11 حدا فاصلاً بين مرحلتين، وكل التقديرات تشير الى امكانية انتقال البشرية الى اجواء نظام عالمي جديد قيد التشكل بعد مرور حوالي عقد ونصف من الزمن على هذه الفترة الانتقالية، ومن المفيد ان تتوفر الشروط والاسس التالية ليتلاءم النظام الدولي المنشود مع حقائق الحاضر ومتطلبات المستقبل :

1- تخفيف القطبية الواحدة لمصلحة المزيد من الشراكة وتوازن المصالح، وتعزيز دور وفاعلية هيئة الامم المتحدة وتوسيع الانفتاح الامريكي الايجابي في مجالات الاقتصاد، والعلوم، والثقافة على المراكز والاقطاب الاخرى وعلى عالم الجنوب الفقير، بروحية العدالة والمسأواة والتعاون الدولي.

2- تشخيص المشاكل العالمية بصورة موضوعية، ورؤية قضايا الشعوب والقوميات المغلوبة على امرها بمنظار واقعي، والانفتاح على البقية الباقية من حركات التحرر الوطني التي مازالت تناضل من اجل حق تقرير المصير, والتعامل معها بطريقة تختلف عن ما كان سائدا خلال مرحلة الحرب الباردة حيث كانت تلك الحركات في صف الاتحاد السوفييتي السابق لاسباب موضوعية وجوهرية مبررة وكانت توصم عادة من جانب الاعلام الغربي بالارهاب وتوضع في خانة – العدو – وفي مقدمة تلك الحركات التحررية: حركتا التحرر الوطني الكردية والفلسطينية، ووضع برنامج لحل القضيتين وفق مبدأ حق تقرير المصير، وميثاق الامم المتحدة، ومبادئ الرئيس الامريكي – ويلسون -، وفي هذا المجال على الولايات المتحدة الامريكية عدم تعميم تجربتها القومية الخاصة على العالم. حيث اندمجت هناك القوميات والاثنيات، والاقوام، والاديان في صيرورة خاصة تخللتها حروب اهلية وصراعات، ولكنها بالنهاية انصهرت في-

بوتقة – امريكا وعليها ان ترى مناطق اخرى تختلف عنها من حيث الواقع والخصوصية والتجربة والنزوع القومي نحو المزيد من الاستقلالية.

وعلى الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتهاعدم التردد في قبول مبدا حق تقرير المصير للشعوب المضطهدة واعادة النظر في موقفها الملتزم بالحدود القائمة منذ الحربين في الشرق الاوسط والتسليم باالحقوق والتمايزات ورفع الغبن التاريخي عن كاهل بعض الشعوب المقهوره اسوة بما حصل على سبيل المثال في البلقان ودول الاتحاد السوفييتي السابق واندونيسيا والسودان، وذلك في سبيل صيانة السلم الاهلي والتعايش وازالة اسباب ظهور الاعمال الارهابية – والعمل على وضع صيغ قانونية – دولية في ميثاق الامم المتحدة تعيد تعريف حق تقرير المصير للشعوب والقوميات وحركات التحرر الوطني ووضع آليات عملية جديدة لتنفيذ وتطبيق المبادئ والقرارات المعنية بحق تقرير مصير الشعوب، ومن المناسب جداً ان يتعرف المفكرون في الغرب بصورة ادق وافضل على حقيقة ان حركات التحرر في العالم الاسلامي وفي ما عرف با – العالم الثالث- عموماً قد ظهرت تاريخيا كحركات ذات مضمون قومي تحرري واشكال عديدة وبينها الصفة الدينية والتي لم تتناقض من حيث الجوهر مع الكفاح التحرري، وبمرور الزمن ولاسباب عديدة من بينها الاسباب الخارجية ظهرت فئات ومجموعات من صلب حركات التحرر ومن حركات اخرى لتتحول الى الاصولية الدينية والقومية الشوفينيية وتمارس الارهاب وهي بذلك تكون قد انحرفت عن مبادئ التحرر الوطني، بل وبدأت بالحاق الاذى بحاضر هذه

الحركات ومستقبلها، والاسباب كما ذكرناها عديدة ومتشعبة خاصة وعامة.

3- وضع ميثاق دولي ينص على الالتزام بالديمقراطية ويتمتع بآليات اقامة وتعزيز المجتمعات المدنية في العالم، والتخلي عن حماية الدكتاتورية والانظمة القمعية الظالمة، والانحياز الدائم لقضايا الشعوب ونضالها المشروع في سبيل التحرر، والديمقراطية والمسأواة والتعايش ورعاية عملية التطور الوطني في البلدان المختلفة بعدم السماح للاجراءات العسكرية والامنية والتدخلات القسرية لاسباب عنصرية وسياسية، وايجاد آلية شرعية اكثر مرونة والتزاما للتدخلات الانسانية لانقاذ الشعوب والجماعات من الحروب الاهلية والابادة والهجمات الارهابية بدوافع قومية عنصرية، او دينية أو مذهبية ، ويمكن أن يشكل المشروع الامريكي للشرق الاوسط الكبير منطلقاً لانجاز هذا الميثاق الدولي المنشود. 91

وفي هذا السياق من المامول ان تتواصل المواجهه الجارية بقيادة التحالف الدولي حرباً مدروسة شاملة وليست معركة عسكرية في بقعة محدودة فقط، نعم نأمل ان تكون حرباً شاملة فكرية، وسياسية، واقتصادية، وامنية، واخلاقية، وثقافية ثم عسكرية على ظاهرة الارهاب من اسباب ومسببات ونتائج ونأمل ايضاً ان تكون حرباً مشتركة تساهم بها الدول والشعوب والمؤسسات والمنظمات الاهلية في جميع بقاع الارض والساحات والاديان والمذاهب. ولتكن حرب البشرية جمعاء على الارهاب آفة العصر المتفاقمة التي تهدد مصير الحضارات ومستقبل الاجيال. وسيان في هذه الحالة من سيقود هذه الحرب المقدسة الولايات

المتحدة الامريكية او هيئة الامم المتحدة او اعضاء مجلس الامن او الجمعية العمومية او.... .

4- تدمير اسلحة الدمار الشامل ومصادرتها، وتحريم انتاجها او الاتجار بها، لان هذه الاسلحة عرضة للاستخدام ضد الشعوب والافراد من جانب الانظمة والحكومات الدكتاتورية والشوفينية او الوقوع في ايدي المنظمات الارهابية وهي لن تتورع في استخدامها ضد أي هدف تشاء.

ان الجهود المبذولة من جانب الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها وما انجزتها حتى الآن من تحرير واعادة بناء افغانستان ويوغسلافيا السابقة وتحرير العراق تحظى بتقدير وشكر شعوب البلدين وقوى التحرر في العالم ولاحاجة الى القول أن تحقيق النجاح في تجربة تحرير ودمقرطة العراق يشكل التحدي الاكبر الذي يواجه البشرية والعالم الحر في هذا العصر ويمس طموحات التغيير الديمقراطي في الشرق الاوسط برمتها.

مطلوب اعادة تعريف المسألة القومية :

لقد ارتبطت القضية القومية او حركات التحرر القومي كما ذكرنا في اذهان النخب السياسية والثقافية في الغرب بالارهاب وقد استفادت انظمة الحكم الاستبدادية المعادية لحق الشعوب في مختلف القارات من تلك الخطيئة التاريخية الغربية وبشكل خاص انظمة وحكومات بعض بلدان اسيا والشرق الاوسط وافريقيا وبشكل خاص الانظمة في الدول التي تتوزع الشعب الكردي والتي خلفت الكولونيالية وقامت كممثلة للطبقات المستغلة الجديدة ، ولابد هنا من التسليم بحقيقة ان اكثر المناطق – انتاجا – للارهاب 92

والعنف والصراعات المتنوعة هي تلك التي تتشكل من قوميات وشعوب وثقافات واديان متعددة و تعاني اكثريتها من الظلم والاضطهاد من قبل جهات سائدة . ولم تصل اليها مبادرات الحلول السلمية من حكوماتها او اطراف دولية او هيئة الامم المتحدة الداعية الى الاعتراف المتبادل والتعددية ونيل الحقوق المشروعة اضافة الى حرمانها من الحقوق الاقتصادية والتنمية ، وليس مصادفة ان نجد في قوائم الخارجية الامريكية ووزارة الدفاع ومجلس الامن القومي وحلف – الناتو- والمؤسسات الاوروبية اسماء دول مثل: العراق السابق وايران وسورية كدول داعمة للارهاب (مع تجاهل مقصود لتركيا) تلك الدول التي تتقاسم الشعب الكردي وتتخذ مواقف انكارية وشوفينية وقمعية تجاه الحقوق الكردية وليست مصادفة ايضاً ان ترد اسماء عشرات المنظات والمجموعات الموصوفة بالارهاب وهي تتخذ مواقع لها في تلك البلدن وفي اماكن اخرى تعاني بنفس القدر من اشكالية قضايا الشعوب والقوميات والاقليات المتروكة دون حل او حجب حق تقرير المصير عنها، واذا كانت اسباب ظهور وتفاقم الارهاب – ارهاب الدولة وارهاب المجموعات – اصبحت معروفة في الدول الاربعة المقسمة لكردستان وهي اسباب تعود الى القضية القومية كما ذكرنا بمعنى حرمان الشعب الكردي والشعوب والطوائف الاخرى من حقها في تقرير المصير وتحقيق هويتها الذاتية فان نفس الاسباب تنسحب على افغانستان التي تعج بالشعوب والقوميات والطوائف ولم تضع برنامجاً لتحقيق العلاقات السلمية والعادلة بينها وتمارس فيها صنوف الاضطهاد القومي والمذهبي والديني، خاصة في عهد حكومة – طالبان- وهكذا الحال في السودان حيث لم يتم بعد ايجاد الحل الديمقراطي النهائي لمسألة

جنوب السودان ذات الطابع الاثني- الديني رغم الاتفاقيات الاخيرة ومنها اتفاقية – مشاكوس(10) – التي رعتها المجموعة الدولية وهيئة الامم المتحدة والمبرمة بين الحكومة والجبهة الشعبية لتحرير السودان والقاضية بتوزيع السلطة والثروة بشكل عادل وحق شعب الجنوب بتفرير مصيره , وكذلك تداعيات قضية – دارفور – وممارسات حكومة الخرطوم الشوفينية عبر – الجنجويد – ومن ثم قبول مطلب الفدرالية تحت الضغط الدولي , واحتمالات حدوث خطوات مماثلة لقوميات شرق السودان المغلوبة على امرها . وكذلك الجزائر التي تعاني من حرمان – الامازيغ – من حقوقهم القومية مع اشتداد الموجات الارهابية ذات الطابع الديني الاصولي، ولا ننسى لبنان الذي يدور في ساحته صراع الاديان والمذاهب والثقافات ، وهكذا الحال في – نيجيريا – و –رواندا – حيث يمارس الارهاب وغيرهما.

دور الحركات القومية في تسريع عملية التغيير الديموقراطي:

اذا كانت قضايا الشعوب في البلدان متعددة القوميات والتي لم تنجز بعد تبدو للوهلة الاولى تحديا للتطور الوطني برمته وواحدة من مصادر استنزاف القوى , وتهديدا للوحدة الوطنية فان الحركات القومية التحررية لدى الشعوب التي مازالت محرومة من حق تقرير المصير في عصرنا بدات تشغل مركز الاستقطاب في حركة الصراع السياسي وتبقى الرافعة الاهم في عملية التحولات الديموقراطية واسقاط الانظمة الاستبدادية والشمولية لانها القوة الوحيدة تقريبا التي مازالت تحافظ على تماسكها

وجماهيريتها , وتختزن منظومات عسكرية دفاعية وبرامج سياسية واضحة واكثر واقعية تستند الى تاريخ كفاحي طويل وجغرافيا تمدها بوسائل الحياة والديمومة وتواصل الاجيال وتمتلك بما تكفي من مبررات ثقافية وفكرية لاسباب وجودها وشرعية اهدافها وجدارتها في التحول الى رقم مؤثر في المعادلتين الاقليمية والدولية , والمساهمة بفاعلية في عملية التحرير والتغيير وتهيئة البديل , فمن جهة ومن خلال تلك العملية تتحفز هذه الحركات الخلاص وانتزاع الحرية التي ناضلت في سبيلها عقودا ومن الجهة الاخرى تاخذ موقع الشريك في المشروع الوطني الى جانب القوى الديموقراطية في القوميات الاخرى .

طوال حقبة الحرب الباردة وفي كثير من الساحات والبلدان وضعت قضايا التحرر القومي (ومن ضمنها القضية الكردية) جانبا واستبعدت من الاجندة والبرامج من جانب اغلبية القوى الوطنية والاحزاب الشيوعية بانتظار انجاز النظام الاشتراكي الكفيل بحل المسالة القومية او الانتظار لتحقيق السلطة الديموقراطية, وتحت تاثير الثقافة السياسية السائدة من جانب اصدقاء الكرد في الحركة اليسارية وفي اجواء الحرب الباردة كان الشعار المفضل لدى الحركة القومية التحررية : الديموقراطية اولا والحقوق الكردية تاليا , والشعار بحد ذاته كان واقعيا وصحيحا في ظروف ذلك الزمان, وكان من جملة ما يعنيه ان الطريق مسدود امام حركات التحرر والمبادرة ليست لها وهي شان خاص بانتظار ما يسفر عنه الوضع العام (والخاص يتبع العام ويرضخ لشروطه) اما في مرحلتنا الراهة فقد انقلبت الاية وتبدلت المعادلة وتحولت الحركات القومية التحررية الضامنة الاساسية لتحقيق الديموقراطية وحمايتها والذود عنها وهذه الحقيقة هي احدى

افرازات التحولات العالمية والتبدلات الجوهرية في بنية حركات التحرر الوطني .

في العديد من البلدان بمختلف القارات اختبرنا تجارب وحالات عديدة قامت فيها الحركات القومية التحررية العاملة في سبيل انتزاع حق تقرير المصير في ظل شعارات (الخلاص من الاضطهاد العنصري ,وتحقيق الديموقراطية والمساواة وتجديد الدساتير والقوانين وانتزاع الحريات الاساسية الى جانب الادارة المحلية اوالحكم الذاتي اوالفدرالية او الاستقلال التام) بدور اساسي في النهوض الوطني وتوفير اسباب التحركات الشعبية وبالاخير التسريع في عملية التغيير واضعاف او اسقاط الدكتاتوريات , ومن ضمن تلك التجارب الحالة الرومانية فقبل انهيار النظام حصلت تحركات قومية (مجرية – المانية) رومانية في – تيميشوارا – منذ عام \ 1995 , وفي البوسنة والهرسك وكوسوفا ساهمت انتفاضة القوميات المضطهدة المحرومة في اثارة الراي العام وجلب التدخل الانساني ومن ثم العسكري المعروف الذي اودى بالنظام , وفي افغانستان كان اضطهاد القوميات غير – البشتونية – عاملا حاسما في انهيار نظام طالبان وتمرد الحركات والمنظمات السياسية شبه العسكرية لدى القوميات الطاجيكية والاوزبكية والفارسية وغيرها . وهكذا الحال في جنوب السودان حيث تقوم الحركات ذات الطابع القومي والاثني وخاصة الحركة الشعبية بدور رئيسي في تشكل المعارضة الديموقراطية السودانية المدعومة من المجتمع الدولي والتي بدات الان بحشر النظام الاصولي (القومي الديني) في الزاوية الضيقة عبر المواجهة الداخلية والضغوط الخارجية والتسلح بالبرنامج السياسي الوطني الديموقراطي , وفي فلسطين ستبقى الحركة الوطنية

الفلسطينية ذات المنشا القومي عامل الدفع الاساسي في مواجهة العنصرية والارهاب وتحقيق الديموقراطية والمساواة واقامة الدولة الفلسطينية كتجسيد لمبدا حق تقرير المصير , وفي العراق تظل الحركة القومية التحررية الكردية كما كانت منذ عقود القوة التي يعقد عليها الشعب العراقي الامال في طريق الخلاص والتي تقارع الدكتاتورية منذ نشوء الدولة العراقية , وقامت بالدور الريادي سياسيا وعسكريا وجماهيريا في عملية تحرير العراق , وفي المرحلة الراهنة بمهام التغيير والبناء والتقدم والمصالحة الوطنية وتعزيز علاقات الصداقة والعيش المشترك بين القوميتين الرئيسيتين الكردية والعربية والقوميات الاخرى , وتبقى الحركات القومية التحررية لدى الشعوب غير المعترف بوجودها وحقوقها في بلدان مثل تركيا وايران وسورية من ابرز القوى المرشحة لادارة الحراك السياسي في المرحلة القادمة ومواكبة مشاريع التغيير والاصلاح بالمستقبل المنظور

هكذا نلاحظ من خلال التجارب الانفة الذكر ان الحركات القومية التحررية وبعد التحولات العميقة على الصعيد الدولي وتوقف الحرب الباردة بدات تستعيد دورها الجوهري الايجابي في القضيتين التحررية والديموقراطية وتعزز من مكانتها في مستقبل الشعوب والاوطان وتتهيا للانتقال من مراحل الثورة على الحكومات الى المشاركة في السلطة والقرار , ومن مصدر للتوتر والمواجهات العنيفة الى رعاية المصالحات الوطنية والدعوة الى التسامح والوئام والسلم الاهلي .

ومن هنا يجب ان لا نذهب بعيداً للوم الآخرين وخاصة – الغرب – على تصرفاتهم ومواقفهم وننسى او نتناسى مواقف انظمتنا – اللاديموقراطية – تجاه حقوق شعوبها بالدرجة الاولى

وقضايا شعوب الشرق الاوسط عموماً، ومنها الشعب الكردي القومية العادلة، ومواقفها المنتهكة لحقوق الانسان في دولها. كما انه من اللافت للنظر ومن دواعي الاسف البالغ ان تقوم بعض المنابر الاعلامية العربية، وبينها الفضائيات بدور لا يخدم مسألة مواجهة الارهاب وخاصة بعد الحدث – الكارثة -، بل ان البعض شجع على الارهاب ، وعجز البعض الاخر عن تشخيص المشكلة والعلاج ، وتجاهل البعض الاخر قضايا الشعوب الاخرى التي اصبحت ضحية الارهاب ومنها قضية الشعب الكردي العادلة التي تخص منطقتنا وتعني أي مثقف عربيا كان ام كردياً او تركيا او ايرانياً وخاصة اذا كان الارهاب نتاج العنصرية والتطرف والاضطهاد القومي.

لا ارى ان العملية التي حصلت يوم 9/11 قد دمرت الهيبة الامريكية واظهرت ضعفها وعجزها او قللت من شأن زعامتها العالمية . بل انها – العملية – دلت كممارسة ارهابية مجردة عن أي خلق قويم على ان الولايات المتحدة الامريكية ورغم تاريخها الامبريالي السابق تمثل في عصرنا الراهن صورة حضارية متقدمة وتحديا لقوى الارهاب ورمزا للعالم الحر ولهذه الاسباب بالذات استهدفت دون غيرها لكونها الطرف المؤهل لقيادة العالم راهنابسبب قواها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية ، والمرجعية التي تعقد عليها الامال لايجاد حلول لقضايا العالم بما فيها قضية تحرر الشعوب كالشعبين الكردي والفلسطيني.

من اجل ان تنجح جهود مواجهة الارهاب وتجسيدهالخدمةحسم الصراع الفكري والسياسي والثقافي والعسكري مع ظاهرة الارهاب، والمضي في توسيع هذه الحرب وشموليتها، ووضع

برنامج مدروس وواقعي لادراتها، واغناء مضمونها الثقافي والديمقراطي والانساني لابد من البدء في التحضير لعقد مؤتمر دولي للامن والتعاون في الشرق الاوسط وانبثاق الية تنظيمية عنه على غرار – منظمة الامن والتعاون الاوروبي - باشراف ومباركة هيئة الامم المتحدة، والولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الاوروبي، والجامعة العربية تطرح فيه قضايا الشعوب والقوميات المضطهدة ومنها: الاكراد ، الفلسطينيون، الامازيغ , وجنوب السودان , بالاضافة الى مسائل الاثنيات والاديان والمذاهب.

وفي ما يتعلق بالموضوع الكردي من المطلوب حضور ومساهمة ممثلي البلدان المعنية (تركيا – ايران – العراق – سورية) وممثلي الحركةالقومية الكردية وطرح جميع المواقف ومناقشتها حتى التوصل الى قواسم مشتركة تراعى فيها وحدة بلدان المنطقة على اساس الاتحاد الاختياري بين مكوناتها وتلبية الحقوق العادلة للشعب الكردي على اساس مبدأ حق تقرير المصير الذي يتجسد عملياً في الفدرالية كحل امثل ومقبول من الاغلبية .

وفي هذا المجال ضرورة العمل في وضع لائحة للشعوب والقوميات المضطهدة والمحرومة من الحقوق الاساسية والمرشحة لنيلها، ووضع برنامج زمني للبت في هذه القضايا عبر هيئة الامم المتحدة او الدول المعنية، كما انه آن الاوان لان تبادر الى رعاية – الحوار بين الشعوب – مثلما عملت بين الفسطنيين والعرب واسرائيل في مؤتمر مدريد – والبدء اولا بتشجيع ورعاية – الحوار العربي- الكردي (في العراق وسورية)، والحوار التركي – الكردي، والحوار الايراني – الكردي. وذلك لايجاد الارضية الصالحة وتوفير المستلزمات الضرورية لعقد المؤتمر الدولي

المنشود لوضع حلول جذرية للقضية القومية لكافة الشعوب كمدخل لابد منه لاستئصال جذور الارهاب بكافة صوره ومسمياته واشكاله، وتحويل منطقتنا موئل الحضارات الى ساحة مستقرة آمنة تتعايش عليها الاقوام والشعوب والاديان والمذاهب على قاعدة الصداقة والتعاون، والاعتراف المتبادل، والمصالح المتوازنة، والسير نحو غد مشرق سعيد.

---

(1) مشروع " الشرق الاوسط الكبير " وثائق وزارة الخارجية الامريكية – 13 – 2 – 2004 والذي تقدمت به الادارة الامريكية في قمة الدول الثماني .

(2) " مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط " وثائق وزارة الخارجية – 28 – 5 – 2004 .

(3) " منتدى مستقبل الشرق الاوسط وشمال افريقيا " واعلن عنه – كولن باول – 4 – 10 – 2004 . وثائق وزارة الخارجية .

(4) ارثر جيمس بلفور 1848 – 1930 كان وزير خارجية بريطانيا 1917 واصدر وعد بلفور بانشاء وطن قومي يهودي .

(5) اتفاقية سايكس- بيكو بين فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية وتم بموجبها اقتسام تركة الامبراطورية العثمانية وتوزيع كردستان التاريخية بين بلدان : تركيا والعراق وسورية اضافة الى الجزء الايراني وذلك في 16 ايار عام 1916 .

(6) معاهدة سعد اباد والمعاهدة المركزية شاركت فيهما كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا والعراق وايران

وافغانستان لخدمة الاستراتيجية الغربية وللتصدي لاي تحرك ثوري كردي .

(7) اتفاقية الجزائر وقع عليها شاه ايران محمد رضا بهلوي والرئيس العراقي السابق صدام حسين بوساطة الرئيس الجزائري الاسبق هواري بومدين للقضاء على الثورة الكردية بقيادة البارزاني الخالد في اذار عام 1975 .

(8) قام نظام البعث في كل من سورية – منذ الستينات من القرن الماضي – بتعريب المناطق الكردية وتنفيذ مخطط الحزام العربي وكذلك نظام البعث العراقي بتنفيذ مخطط التعريب في مناطق كركوك وخانقين وسنجار وغيرها .

(9) كما حصل في حلبجة اذار 1988 .

(10) بروتوكول مشاكوس الذي تم الاتفاق عليه في – مشاكوس كينيا – في 20 تموز 2002 بين كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وقامت عليه بروتوكولات تقسيم السلطة والثروة فيما بعد عام 2004 .

وثائق

أجندة مدريد

اجتمعنا لنتذكر ونكرّم ضحايا الاعتداءات الارهابية في 11 آذار/مارس 2004، ولنذكّر بقوة وشجاعة شعب مدريد، ومن خلاله لكل ضحايا الارهاب وكل من يقف في وجهه في مختلف انحاء العالم.

نحن، أعضاء نادي مدريد، رؤساء سابقون لدول وحكومات بلدان ديمقراطية، جمعنا زعماء سياسيين وخبراء ومواطنين من كل العالم.

استمعنا الى مختلف الاصوات. التمسنا الخوف والارتياب المعمّم الذي يسبّبه الارهاب. مبادئنا وتوصياتنا في المجال السياسي تعالج هذه الاهتمامات الاساسية.

انه نداء للبدء بالعمل الى الزعماء في كل انحاء العالم. انها أجندة عمل للحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني ووسائل الاعلام والمواطنين ترتكز على اعمال محدّدة وفعّالة. انه ردا ديمقراطيا ضد التهديد العالمي الذي يمثله الارهاب.

مبادئ مدريد:

الارهاب هو جريمة ضد الانسانية. يتعدّى على حياة الاشخاص الابرياء. يخلق جوا من الكراهية والخوف ويساهم في تكوين الشقوق بين الديانات والمجموعات العرقية على مستوى عالمي. يشكّل الارهاب احدى أخطر الانتهاكات للسلام والقانون الدولي وقيم الكرامة الانسانية.

ان الارهاب هو هجوم على الديمقراطية وعلى حقوق الانسان. ليس هناك أي مبرر للهجوم على المدنيين وغير المحاربين باستعمال اساليب الرعب والاعتداءات المميتة.

نرفض بشدة اي ايديولوجية توحي بالاعمال الارهابية. ندين بدون تحفظ كل اساليبها. ترتكز رؤيتنا على مجموعة مشتركة من القيم والمبادئ العالمية. حرية وكرامة الانسان. حماية وتقوية المواطنين. بناء وترسيخ الديمقراطية في كل ابعادها ومستوياتها. تعزيز السلام والعدالة.

رد متكامل:

من أجل الضحايا، يجب علينا ان نسعى كي يقع ثقل العدالة على الارهابيين. من الضروري اعطاء أجهزة الشرطة كل القدرات اللازمة، محترمين دائما كل المبادئ التي أوكلت حمايتها الى هذه الاجهزة. ان الاجراءات المتخذة لمكافحة الارهاب يجب ان تحترم كليا المبادئ الدولية حول حقوق الانسان ودولة القانون.

ليس هناك من حلول بسيطة. ان استعمال اجراءات القوة هي ضرورية في مكافحة الارهاب. الاعمال العسكرية، ان كانت ضرورية، يجب تنسيقها مع الشرطة والاجهزة القضائية، ومع الردود السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية.

ندعوا كل الدول لممارسة حقها والقيام بواجبها في حماية المواطنين. يجب على الحكومات، على المستوى الفردي أو الجماعي، اتخاذ اجراءات وقائية ومكافحة كل الاعمال الارهابية. ويجب ايضا على المؤسسات الدولية والحكومات والمجتمع المدني مجابهة العوامل التحتية التي تؤمن للارهابيين الدعم والعناصر.

التعاون الدولي:

يعتبر الارهاب اليوم تهديدا عالميا. لم نره فقط في مدريد ونيويورك وواشنطن، وانما رأيناه ايضا في دار السلام ونيروبي وتل أبيب وبالي واسطنبول والرياض والدار البيضاء وبغداد وبومباي وبسلان. ولذلك يجب أن يكون الرد عالميا. يجب على الحكومات والمجتمع المدني ان تعيد احياء جهودها بهدف دفع الالتزام والتعاون والحوار على الساحة الدولية.

ان الشرعية الدولية هي أمر الزامي أخلاقي وعملي. من الجوهري ان نركز على تعددية الاطراف. يجب تقوية المؤسسات الدولية، وبالاخص الامم المتحدة. يجب علينا تجديد جهودنا لنجعلها أكثر شفافية وديمقراطية وفعالية.

ان رؤية وطنية ضيقة يمكن ان تؤدي الى عكس النتيجة المطلوبة. يجب على المؤسسات القانونية وأجهزة الشرطة والاستخبارات ان تتعاون فيما بينها وان تتبادل المعلومات الى أبعد من حدودها الوطنية.

المواطنون والديمقراطية:

الحرية والديمقراطية فقط هما اللذان يستطيعان أخيرا التغلب على الارهاب. ليس باستطاعة أي نظام أو حكومة ان تتطالب بشرعية أكبر، كما وليس هناك اي نظام ذو قوة رد أكبر أمام المتطلبات السياسية.

يدافع المواطنون عن الديمقراطية ويشجعوها. يجب علينا دعم تكاثر الحركات الديمقراطية في كل الامم والتأكيد على التزامنا مع التضامن والشمولية واحترام التعددية الثقافية.

ان المواطنين هم الممثلون وليسوا المشاهدون. انهم يشخصون مبادئ وقيم الديمقراطية. يلعب المجتمع المدني الديناميكي دورا استراتيجيا في حماية الجاليات المحلية ومقاومة الايديولوجيات المتطرفة ومجابهة العنف السياسي.

دعوة الى العمل:

103

ان اعتداء على أمة هو اعتداء على كل الامم. الضرر الذي يلحق بانسان هو ضرر يلحق بكل الانسانية. لا مجال لعدم الاكتراث. ننادي الجميع فردا فردا: الى كل الدول والى كل المنظمات الوطنية والدولية. الى كل المواطنين.

انطلاقا من المناقاشات بين الزعماء السياسيين والخبراء والمواطنين، استطعنا تحديد المجالات والتوصيات التالية التي نعتبر انه يجب توسيعها وتنفيذها كجزء من عملية ديناميكية مستمرة.

توصيات مدريد:

- لا يمكن للتفاوتات السياسية والفلسفية حول طبيعة الارهاب ان تكون عذرا للخمول. ندعم الاستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب التي أعلنها الامين العام للامم المتحدة في قمة مدريد في 10 آذار/مارس.

نوجه نداء عاجلا من أجل:

- اعتماد تعريف الارهاب الذي اقترحه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في كانون الأول/ديسمبر 2004.
- مصادقة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ضد الارهاب من قبل الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن.
- انهاء العمل في وضع الاتفاقية العالمية حول الارهاب الدولي باسرع وقت ممكن.
- ونعتبر ان تلبية احتياجات ضحايا الارهاب ليس الزاما اخلاقيا فحسب وانما اجراءا ضروريا أيضا.

ولذلك نوصي بما يلي:

104

- دراسة امكانية انشاء مفوضيات سامية للضحايا على المستويين الوطني والدولي للمدافعة عن حقوق الضحايا ومعرفة الحقيقة وللمشاركة في تطبيق العدالة وفي وصاية قضائية مناسبة وفي التعويضات الكاملة.

التعاون الدولي:

- تكمن قاعدة التعاون الفعال العابر للحدود في الثقة واحترام دولة القانون. تنموا الثقة بواسطة القواعد المشتركة والمتبادلة والتجربة العملية للتعاون الفعال.

- لتشجيع هذه الثقة المتبادلة نقترح:

- تنظيم ندوات دورية غير رسمية لقوات الشرطة وعناصر الاستخبارات، تقوم على الاستشارات الثنائية حتى تتحول الى هياكل رسمية للتعاون المتعدد الاطراف.
- تقوية المنظمات الاقليمية بهدف تكييف اجراءات مكافحة الارهاب مع الاحتياجات المحلية والاستفادة من خبرة الشبكات المحلية.
- التنسيق الفعال لهذه الآليات على المستوى العالمي.
- ان التعاون الدولي في مكافحة الارهاب هو ايضا مسألة راس المال البشري والمالي.

ولذلك نوجه النداء التالي:

105

- انشاء آلية دولية تتضمن الدول والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، لتأمين الاتصال بين الدول التي تحتاج الى الموارد والدول التي تستطيع تأمينها.
- · انشاء صندوق لمساعدة الحكومات التي لا تملك موارد مالية كافية كي تستطيع القيام بواجباتها وفقا لاقتراحات الفريق الرفيع المستوى التابع للامم المتحدة.
- العوامل التحتية أو عوامل الخطر
- يستمد الارهاب قواه من الرعب والخوف والكراهية. وبما ان السلطات هي المسؤولة عن تأمين الحرية، ومن ضمنها الحرية الدينية، تقع على الزعماء، ومن ضمنهم الزعماء الدينيين، مسؤولية عدم استغلال هذه الحرية لتشجيع أو تبرير الكراهية او التعصب او الحروب ذات الدوافع الدينية.

نقترح:

- التشجيع الدائم للحوار الثقافي والديني بواسطة الحوار المحلي وانشاء برامج تبادل دولية.
- يجب على السلطات وعلى وسائل الاعلام مراجعة تعابيرها بشكل دائم لضمانة عدم التقوية الغير مقصودة للاهداف الخاصة بالارهابيين كالخوف والرعب والكراهية.
- انشاء برامج وطنية ودولية لتقييم المظاهر العنصرية والمجابهات العرقية والتطرف الديني وتأثيرها على وسائل الاعلام، ومراجعة الكتب المدرسية في نظرتها الثقافية وفي التسامح الديني.

106

- بالرغم من ان الفقر ليس سببا مباشرا للارهاب، بامكان السياسات الاجتماعية والاقتصادية المساهمة بالتخفيف من الحرمان ومن تأثير التغييرات الاجتماعية-الاقتصادية السريعة التي تولد الحقد، هذا العنصر الذي طالما استغله الارهابيون.

نوجه النداء التالي:

- اعتماد سياسات تجارية ومساعدات واستثمارات على المدى الطويل من شأنها ان تساهم في عملية دمج المجموعات الهامشية وتشجيع المشاركة.
- بذل جهود جديدة لتخفيض اللامساواة الهيكلية في المجتمعات ولحذف التمييز ضد مجموعات معينة.

- دعم البرامج التي تركز على تشجيع تعليم المرأة، وعلى العمالة وتمثيل المجموعات المحرومة.
- تنفيذ أهداف تنمية الالفية للعام 2015.

- ينتشر الارهابيون في المجتمعات التي يوجد فيها نزاعات غير محسومة والتي تفتقر لوجود آليات تطالب بالمسؤوليات السياسية.

نقترح:

- مبادرات جديدة للوساطة واحلال السلام في المجتمعات التي تعصف فيها النزاعات والانقسامات، لان الديمقراطية والسلام لا يفترقان.
- مضاعفة الجهود من أجل تشجيع وتقوية المؤسسات الديمقراطية ودعم الشفافية ضمن الدول على المستوى العالمي. ومبادرات كمجتمع الديمقراطيات بامكانها ان تساهم في الوصول الى هذين الهدفين.

مكافحة الارهاب

- ان القيم والمبادئ الديمقراطية هي ادوات اساسية لمكافحة الارهاب. أي استراتيجية فعالة لمكافحة الارهاب تتطلب عزل الارهابيين. ولذلك فمن الافضل معالجة الارهاب كجريمة معينة تتم ملاحقتها بواسطة الانظمة الموجودة لتطبيق القانون، مع الاحترام الكامل لحقوق الانسان ودولة القانون.

نوصي بالتالي:

- اعتماد سياسات فعالة لمعاقبة مرتكبي الاعمال الارهابية وكذلك معاقبة كل من أساء استعمال حقوق الانسان في مكافحة الارهاب.
- اضافة قانون حول حقوق الانسان في كل برامج مكافحة الارهاب وفي سياسات الحكومات الوطنية والهيئات الدولية.
- تنمية الاقتراح الداعي لايجاد شخصية مقرر خاص مهمته اعلام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة حول توافق الاجراءات المتخذة ضد الارهاب مع قانون حقوق الانسان، وقد دعم الامين العام للامم المتحدة هذا الاقتراح في الخطاب الذي القاه في مدريد.
- استيعاب ودمج الاقليات والجماعات المشتتة في كل مجتمعاتنا.
- تشجيع انشاء مؤسسات سياسية ديمقراطية في كل انحاء العالم تعكس هذه المبادئ.
- في مكافحة الارهاب، يجب اعتبار اي معلومات عن اعتداءات حصلت في دول أخرى وكأنها معلومات عن اعتداء حصل في دولتنا.
- لتسهيل تبادل معلومات الاستخبارات بين الدول نقترح ما يلي:
- اعادة تقييم القواعد المتعلقة بالمعلومات السرية كي تسمح بتبادل هذه المعلومات بسرعة.
- تحديد الشروط التي تسمح بمشاركة المعلومات بين الدول انطلاقا من معيار الجاهزية.

- استعمال أحدث التكنولوجيات لانشاء قاعدة بيانات لمكافحة الارهاب على النطاقين الاقليمي والعالمي.
- يطبق مبدأ التضامن والتعاون الدولي على التدابير الدفاعية أيضا.

نوصي بما يلي:

- انشاء البرامج عابرة الحدود التي تشترك فيها الحكومات والوكالات الخاصة في نظام تخزين مشترك للادوية واللقاحات.
- يتكامل التضامن بالجهود الجديدة في التنسيق بين الاجهزة الموجودة للتعاون ضد الارهاب.

نوصي بما يلي:

- الادارة الفعالة والتوفيق بين الاجهزة الوطنية والدولية في مكافحة الارهاب.
- انشاء مبادئ واضحة حول دور القوات المسلحة بالمقارنة مع أجهزة الشرطة الاخرى ذات النطاق الوطني.
- تصميم خطط وطنية لتنسيق المسؤوليات في مكافحة الارهاب والسماح للوكالات والمنظمات المختصة بالمشاركة التام في المجهود العالمي.
- ان تهديد الارهاب يجبرنا على مضاعفة جهودنا للحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل.

نوصي بما يلي:

- العودة الى مجلس الامن التابع للامم المتحدة للبدء بالتحقيقات في تلك البلدان التي يشتبه بدعمها للشبكات الارهابية، واذا دعت الحاجة، استعمال الاجراءات الواسعة الواردة في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.
- انهاء العمل في وضع الاتفاقية الدولية لقمع اعمال الارهاب النووي وتقوية وتنمية المعاهدة حول الاسلحة البيولوجية.
- متابعة الجهود العالمية الابتكارية للتخفيف من تهديد أسلحة الدمار الشامل، كمبادرة تخفيض التهديد العالمي ومبادرة التحالفات العالمية.
- من الضروري تجريد الارهابيين من الموارد المالية الضرورية للقيام بحملاتهم الارهابية.

لمكافحة شبكات تمويل الارهاب نوصي بمايلي:

- تقوية وتنسيق اجراءات الشرطة والحملات السياسية وحملات التربية المدنية التي تخفض الاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي تذهب ارباحه لتمويل الارهاب.
- انشاء مركز دولي للتمويل ضد الارهاب يشجع البحوث وتكوين العناصر الامنية ويعمل كمصدر تعاون ومساعدة متبادلة.

- تطوير الادوات التي تقوي عامل الشفافية في عملية جمع التبرعات في القطاع الخاص او في المؤسسات الخيرية بواسطة تبادل أفضل الممارسات.
- توسيع "وحدات الاستخبارات المالية" التي تسهل التعاون الفعال بين الوكالات الحكومية والمؤسسات المالية.

- المجتمع المدني

- ان عملية بناء الديمقراطية كترياق لمجابهة الارهاب والعنف تتطلب دعما من المجتمعات الدولية ومواطنيها.

نقترح:

- انشاء شبكة عالمية للمواطنين تربط بين زعماء المجتمع المدني الذين يحثوا على المكافحة من أجل الديمقراطية في كل انحاء العالم، ويكثفوا استعمال التكنولوجيات المرتكزة على شبكة الانترنت وعلى أنظمة الاتصالات الجديدة الاخرى.
- نظام "انذار مبكر" كجزء من هذه الشبكة لمنع تكاثر النزاعات المحلية، وبنفس الوقت لتأمين طرق الدعم الاخلاقي والمادي لمجموعات المجتمع المدني أزاء حالات القمع.

دفع أجندة مدريد

سيقدم نادي مدريد أجندة مدريد الى الامم المتحدة أثناء الاجتماع الوزاري لمجتمع الديمقراطيات في تشيلي وفي مؤسسات وحكومات

أخرى. سيتصل نادي مدريد بجامعات ومعاهد بحوث مختصة ولجان خبراء لوضع المقترحات التي تم اعدادها من قبل مجموعات وفرق عمل القمة.

ان الفضاء للحوار وتبادل الافكار الذي دعمته هذه القمة انطلاقا من أعمال العديد من الخبراء والمهنيين ورجال القانون الذين اشتركوا فيها لا يجب ان يتوقف. ان الوثائق التي اعدت تؤمن أداة جبارة لكل الذين يريدوا أن يفهموا التحدي المنبثق عن الارهاب وايجاد حلول فعالة.

نحتفظ في قلوبنا بذكرى ضحايا الارهاب في كل القارات وذكرى الهجمات المريعة على الولايات المتحدة في العام 2001. نعتقد ان الاحتفال بمؤتمر عالمي جديد في 11 أيلول/سبتمبر 2006 سيكون ذو قيمة رمزية وعملية كي تتم اثناءه عملية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أجندة مدريد.

نادي مدريد
مدريد في 11 آذار/مارس 2005

الفهرست

- تقديم 9
- مقدمة 15
- موقع الارهاب في خارطة الصراع 21
- مواقف جماعات ورموز – الاسلام السياسي – من قضايا التحرر الكردي 25
- الكرد في دائرة التجاذب السني – الشيعي من جديد 25
- موقف الشيخ فهمي هويدى 30
- المؤتمر القومي العربي – الاسلامي بين الشوفينية ومناصرة الارهاب 40
- " الشيعيّة السياسية " في مواجهة دمقرطة العراق والفدرالية 46
- " السنيّة السياسية " موقف جماعة الاخوان المسلمين من القضية الكردية في سورية 49
- تأملات في اعترافات ارهابي أصولي معتقل في كردستان 55
- البعد السياسي لارهاب الجماعات الاسلامية في كردستان 59
- ارهاب – الاسلام السياسي – كرديا : شيخ زانا نموذجا 69
- كيف السبيل لمواجهة ارهاب جماعات – الاسلام السياسي – في كردستان 74
- عودة الى " ثلاثيّ " زمن الردّة 79
- لا سبيل لاجتثاث جذور الارهاب الا بانجاز الحل الديموقراطي للمسألة القومية 84
- وثائق : أجندة مدريد 101

صدر عن رابطة كاوا للثقافة الكُردية

* [illegible]:
باظىَ نازىَ.
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible] (1961–1968) [illegible]
[illegible]: وةلاتوَ.
* [illegible]
* [illegible]: باظىَ نازىَ, [illegible]: رةزوَ.
* [illegible] 1880 [illegible]
* [illegible] + [illegible] + [illegible]
[illegible]: وةلاتوَ.
* [illegible]
[illegible]: باظىَ نازىَ+ وةلاتوَ+ [illegible].
* [illegible]

[illegible] + باظىَ نازىَ.
* [illegible] [illegible]ثي) [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
[illegible] + [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible] (2+1) [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]
* [illegible]

* بزوَتنةوةى نةتةوةى كورد لة سووريا, نووسين:سةلاح بةدرةدين,وةرطيَرانى:ميكائيل ئيبراهيم.

* Kovara Hawar jimare (1 – 57) 1932 – 1943 .Celadet Bedirxan
* Kovara Ronah, (1942 – 1945) Celadet Bedirxan
* Roja N/, Rojnama siyas, ya heftey, (73) jimare,(1943 –1947) Kam,ran Bedirxa
* Ziman. kurd, (r.niv,s)Deham Ebdilfetah
* Elfeb.ta kurd,, Osman Sebr,
* \ev.n de\ta m.rd,n. (`,rok), Xemg,n. Remo
* Kovara J,n kurd, - tirk, (1918 –1919), ji t,p.n ereb, bo t,p.n lat,n,: M Em,n Bozerselan
* The Kurdish National Movement in Syria, Salah Badraddin
* West of Kurdistan, Salah Badraddin

* يادى ريَزليَنانى شكور مستةفا,بنكةى كاوا.
* نازادى بةشةرتى كةلةثضة, محمد قادر.